

بدعة من قال بالإرجاء والقدر وأثرها في رواية الحديث دراسة تطبيقية استقرائية في تهذيب الكمال وميزان الاعتدال

د. رضوان عزالدين صالح

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه
أجمعين .
ويعد :

فما لا شك فيه أن الحديث النبوي الشريف - على قائله أفضل الصلاة وأتم
التسليم - هو المرجع الأصيل، والمصدر الثاني - رتبة - للتشريع بعد القرآن الكريم ،
يُقيد مُطلقه ، ويُفصل مجمله ، ويُخصص عامه ، ويُوضح مشكله ، كما انه يستقل
بأحكام شرعية لا توجد في الكتاب المبين .

وقد عنيت الأمة الإسلامية منذ عصر النبي ﷺ بحفظ الأحاديث وكتابتها، والالتزام
بها علماً وعملاً، وسلوكاً وأخلاقاً، وكذلك عنيت بالرواة والمرويات، من حيث القبول
والرد، ووضعوا في ذلك أدق قواعد النقد العلمي الصحيح، وتركوا لنا في علم الرجال
ثروة نادرة لا توجد في أي أمة من الأمم الأخرى، وفي علم الجرح والتعديل - خاصة
- ما لم يعرف عند أمة أخرى ، وكانت هذه العناية متمثلة في علماء الحديث. ومن
هذه العناية الفائقة بالحديث نشأ بما يعرف بـ (علم مصطلح الحديث) وهو علم لا بد
لكل من أراد أن يشتغل بالحديث أن يطلع عليه، ويتزود من قواعده ، ويرتشف من

ضوابطه ؛ إذ بقواعده يُميز صحيح الروايات من سقيمها، والغاية من ذلك صيانة الأحاديث التي رويت عن الرسول ﷺ من الكذب والاختلاق وبذلك تصان الشريعة. ومعرفة صحة الأحاديث وتمييزها عن ضعيفها يعتمد بشكل مباشر وكليّ على النقلة ، وهو ما يسمى بالسند أو سلسلة الرجال التي تروي المتن ، وهؤلاء الرجال ليسوا على درجة واحدة من الضبط والعدالة . كما أنهم ليسوا على درجة واحدة من الاعتقاد والتمذهب ؛ ولأجل هذا الاختلاف الحاصل في قضيتي العدالة والضبط ، عكف علماء الجرح والتعديل وعلماء العلل ، على وضع موازين دقيقة جدا لوزن الرواة من هاتين الحثيتين^(١).

ومن هذه الموازين التي وُضعت ، انه لا يوجد تلازم بين العدالة والضبط ، فقد يكون الراوي عدلا ولكنه ليس بضابط ، وقد يكون ضابطا ولكنه ليس بعدل ، وقد يكون عدلا وضابطا ، وقد يكون مسلوبهما ، فالقسمة رباعية . وقبل الخوض في حد العدالة وشروطها لابد أن نحدد الإشكالية التي من اجلها كتبت هذه السطور .

وجاء هذا الموضوع ليعالج قضية في غاية الأهمية ، خلاصتها : أن الراوي الذي ينقل حديث النبي ﷺ ، هل يشترط فيه أن يكون سليم الاعتقاد ونقي الذهن من البدع العقديّة والبدع المذهبية ؟ وإذا كان شرطا فلماذا أخرج أصحاب الكتب الستة - التي

(١) مما هو معلوم لدى أهل الاختصاص: أن علماء الجرح والتعديل يختصون في النظر بروايات الضعفاء وأمراضها الظاهرة، وهم يعالجون الشروط الثلاثة التي تتعلق بالسند (الاتصال + العدالة + الضبط) ويمكن أن يعبر عنه بأنه: علم يفحص الرواة فحفا أوليا، ويصنفهم إلى مراتب (ثقات وضعفاء)، فيختص علماء هذا الفن برواية الضعفاء . أما علماء العلل فيختصون في النظر بروايات الثقات فيعالجونها ويكتشفون ما بها من أمور خفية، وهؤلاء مُهنتهم أصعب بكثير من مهمة علماء الجرح والتعديل؛ لان الراوي الثقة يغلب على حديثه الصحة والصواب، ويصعب اكتشاف الخطأ فيه إلا بعد جهد جهيد، يقتضي مقارنة حديث هذا الراوي الثقة بأحاديث أقرانه الذين كانوا معه عن شيخ واحد، هذه المقارنة يطلق عليها أهل الحديث (الاعتبار). وبهذا البسط يتضح الفرق بين علماء الجرح والتعديل وعلماء العلل .

هي دواوين الإسلام العظيمة - لرواة مبتدعين ؟ وان لم يكن شرطاً فما هو المعيار لجعل هذا الحديث في قائمة الصحاح فيقبل ، وهذا الحديث في خانة الضعيف فيرد ؟ هذه هي الإشكالية التي كانت تدور في ذهني منذ سنوات ولعلها تدور في أذهان البعض أيضاً ، فأحببت أن أميط اللثام عنها .

ولما كان هذا الموضوع من الموضوعات التي تخص رواية الحديث جرحاً وتعديلاً ، فقد وقع الاختيار على كتابين عظيمين ، بل من أعظم الكتب في ميدان الجرح والتعديل ، وهما : كتاب (تهذيب الكمال في أسماء الرجال) ، لجمال الدين ، أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ) ، الذي قال فيه معاصره ابن سيد الناس (ت ٧٣٤هـ) : (وَوَجِدْتُ بِدِمَشْقَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِمَامَ الْمُقَدِّمَ وَالْحَافِظَ الَّذِي فَاقَ مِنْ تَأَخَّرَ مِنْ أَقْرَانِهِ وَمَنْ تَقَدَّمَ أَبَا الْحَجَّاجِ بَحْرَ هَذَا الْعِلْمِ الزَّائِرَ وَحَبْرَهُ - الْقَائِلَ كَمْ تَرَكَ الْأَوَّلَ لِلْآخِرِ - أَحْفَظَ النَّاسَ لِلتَّرَاجِمِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالرِّوَاةِ مِنْ أَعْرَابٍ وَأَعَاجِمِ)^(١) . وكتاب (ميزان الاعتدال في نقد الرجال) ، لشمس الدين ، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، الذي قال فيه ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) : إنه من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال^(٢) . وهذان الكتابان يعتبران من الكتب المنصفة والمعتدلة في وصف الرواة .

أما عن سبب اختياري لفرقتين من الفرق البدعية وتطبيقها على الرواة من خلال كتابي التهذيب والميزان ، هي أنني قرأت حديثاً بإسناد ضعيف يخرج ابن ماجه من

(١) ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى:

٨٥٢هـ) المحقق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، ط٢،

١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م: ٢٣٠/٦.

(٢) ينظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

(ت ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير بالرياض، ط١، ١٤٢٢هـ: ٢٥٧/١.

رواية ابن عباس رضي الله عنهما يذكر فيه القدرية والمرجئة حصرا . فوق اختياره
على هاتين الفرقتين في هذين الكتابين ، وان كان الحديث الذي يذكرهما ضعيفا ولكنني
أحببت أن أشير فقط إشارة إلى هاتين الفرقتين دون التعرض إلى تفاصيل معتقداتهم ،
فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لَيْسَ لَهُمَا
فِي الْإِسْلَامِ نَصِيبٌ: الْمُرْجِئَةُ وَالْقَدْرِيَّةُ» (١). وكذلك اخرج الطبراني من رواية مُعَاذِ بْنِ
جَبَلٍ حديثا يذكر هاتين الفرقتين وبصفهما وصفا مخيفا دقيقا ، فَعَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا قَطُّ إِلَّا وَفِي أُمَّتِهِ قَدْرِيَّةٌ، وَمُرْجِئَةٌ يُشَوِّشُونَ عَلَيْهِ
أَمْرَ أُمَّتِهِ، أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَعَنَ الْقَدْرِيَّةَ وَالْمُرْجِئَةَ عَلَى لِسَانِ سَبْعِينَ نَبِيًّا» (٢) .

وهذا قسمت بحثي بعد هذه المقدمة إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة ، تحدثت
في التمهيد عن تعريف العدالة لغة واصطلاحا ، ثم ذهبت إلى معنى البدعة ، ثم
ذكرت أقسام البدعة ، وأنواع البدع التي تلحق الرواة بشكل موجز ومختصر .
وأما المبحث الأول فتناولت فيه حكم رواية المبتدع ، مع ذكر أهم المناقشات العلمية ،
والاستدلالات الحديثية .

(١) أخرجه الترمذي في أبواب القدر، بابُ مَا جَاءَ فِي الْقَدْرِيَّةِ، بالرقم (٢١٤٩) قال أبو عيسى: وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ
غَرِيبٌ . جامع الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد
محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط ٢ -
١٩٧٥ م .

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ١١٧/٢٠ . المعجم الكبير، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، ت:
حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ٢. قال الهيثمي: (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ بَقِيَّةُ بُنْ
الْوَلِيدِ وَهُوَ لَيْسَ، وَيَرِيدُ بُنْ حُصَيْنٍ لَمْ أَعْرِفْهُ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي،
ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٩٩٤م: ٢٠٤/٧ . فالحديث ضعيف .

وأما المبحث الثاني فذكرت فيه الرواة من المرجئة والقدرية أو من اتهم بأحدهما ، ومع ذلك أخرج لهم الأئمة أصحاب الكتب الستة أفرادا او اجماعا ؛ لصدقهم وعدم تأثر الروايات فيما يعتقدونه . وقسمته إلى ثلاثة مطالب .

وأما المبحث الثالث فذكرت فيه الرواة من المرجئة والقدرية أو من اتهم بأحدهما ، ولم يخرج لهم احد من أصحاب الكتب الستة ؛ نتيجة فحش بدعتهم وتناغمها مع مروياتهم التي توافق وتؤيد معتقداتهم المنحرفة ، وقسمته إلى مطلبين .

وأما الخاتمة فلخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها . ثم ختمت البحث بقائمة المصادر والمراجع .

منهجيتي في البحث :

- قمت بجرد كتابي تهذيب الكمال وميزان الاعتدال جردا دقيقا ، فأخرجت كل الرواة المبتدعين من القدرية والمرجئة ، أو كان متهما بأحدهما ، ثم قمت بتصنيفهم حسب تأثير البدعة على مروياتهم . فمنهم من اخرج لهم أصحاب الكتب الستة استشهادا او انفرادا ومنهم من لم يخرج لهم احد ، ثم رتبتهم حسب الحروف الأبجدية .
- رجعت في كل راو من الرواة إلى الكتابين المذكورين ؛ لمعرفة أقوال الجهابذة فيه ، وسبب بدعته ؛ لأنهما الكتابان الأصيلان اللذان يجمعان ويستقصيان أقوال المجرحين والمعدلين السابقين ، مع الإنصاف في الحكم على الرواة .
- ترجمت لكل راو مبتدع ببدعة الإرجاء أو القدر ، أو متهم بإحداهما بترجمة موجزة، تشتمل على اسم الراوي وذكر أبيه وكنيته ونسبه ، ثم عرجت على أقوال الأئمة فيه مع ذكر نوع البدعة ، ثم بينت هل أخرج له احد من أصحاب الكتب الستة أم لا ؟

• من المعروف لدى أصحاب الحديث أن الحافظ المزي له منهجية خاصة في كتابه تهذيب الكمال ، ومن هذه المنهجية انه يذكر في نهاية الترجمة من أخرج له من أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، ولكن كثير من الرواة الذين كانوا موضع دراستي لم يذكر المزي من اخرج لهم ، فقامت بتخريج رواياتهم ، فوجدت بعض الهفوات فتعقبته في مكانها .

• اعتمدت في بحثي عن الرواة الذين يقولون بالإرجاء أو القدر ، أو يتهمون بإحداهما على كتاب تهذيب الكمال للحافظ المزي^(١) ، ثم على كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)^(٢) .

• إذا كان الحديث في احد الكتب الستة ، فاني أخرجه تخريجا متوسطا على طريقة المحدثين ، بذكر الكتاب والباب والرقم ، أما إذا كان خارجا عنها فاكتفي بالجزء والصفحة .

وبعد : فالصفحات القادمة هي دراسة شاملة -بإذن الله تعالى - لكل الرواة المبتدعين من القدرية والمرجئة أو من كان متهما بأحدهما ، مع بيان مدى تأثير بدعته على روايته ، وهل له رواية في الكتب الستة أم ليست له رواية ، وهذه الدراسة بمثابة معجم حديثي يرجع إليه طلبة العلم عند دراسة الأسانيد لمعرفة الرواة المجروحين ، وهل هذا الجرح له تأثير على روايته أم لا .

(١) ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب تهذيب الكمال خدم خدمة عظيمة بين مكمل له ومتعقب عليه، فاقتضت دراستي أن لا اغفل عن هذه الكتب التي خدمت هذا السفر الجليل، فخرجت على (إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال) لمغلطاي بن قليج المصري (ت ٧٦٢هـ) ثم على (التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال) لمغلطاي، تحقيق شعبة التفسير والحديث - جامعة الملك سعود، ثم على (خلاصة تهذيب تهذيب الكمال) لأحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخرزجي (ت ٩٢٣هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة .

(٢) أيضا خرجت على كتاب (ذيل ميزان الاعتدال) لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ). لمتابعة الرواة، حتى تكون دراسة استقرائية شاملة كما جاء في عنوان البحث .

والذي يبدو لي أن هذا البحث هو نواة لأبحاث لاحقة يمكن لطلبة العلم أن يسيروا على منواله ، ويأخذوا بقية الفرق في التهذيب والميزان وغيرهما ، وتجمع تلك الأبحاث وترتب حسب الحروف الهجائية ، حتى يتكون عندنا في المستقبل معجما مستقلا للرواة المبتدعين أو المتهمين بأي نوع من أنواع البدع ، وهذا القاموس المعجمي يخدم العلماء والمدرسين وطلبة العلم والمشتغلين بعلم الحديث ، ويسهل عليهم الحكم على الأحاديث من خلال النظرة السريعة الفاحصة على الأسانيد . هذا وما كان فيه من صواب فمن الله وحده ، وإن كانت الأخرى فمني ، واستغفر الله من كل فهم خاطئ ،
زل به القلم وشذ به الذهن .

التمهيد :

قبل الدخول إلى موضوع الرواة الذين يعتقدون معتقدات بدعية - سواء كانت بدعا مكفرة أو بدعا مفسقة- وبيان مدى تأثير هذه المعتقدات على المرويات ، لابد من تمهيد يوضح أهم المصطلحات التي لابد من معرفتها كالعدالة والبدعة وأنواع البدع وغيرها خلال بحثنا . وسأبدأ أولاً بتعريف العدالة وبيان حدها . لان من المسلم به عند المتقدمين أن الراوي لا يمكن قبول روايته ما لم يكن عدلا في اعتقاده ، والأصل أنها ثابتة في الراوي ، لذا كان البحث عند علماء الجرح والتعديل إلى ما يقدر فيها لا إلى ما يثبتها ؛ لأنها موجودة .

العدالة لغةً: قال ابن منظور (ت ٧١١هـ): (العَدْلُ: مَا قَامَ فِي النُّفُوسِ أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، وَهُوَ ضِدُّ الْجَوْرِ... وَفِي أَسْمَاءِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: الْعَدْلُ، هُوَ الَّذِي لَا يَمِيلُ بِهِ الْهَوَى فَيَجُورُ فِي الْحُكْمِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ سُمِّيَ بِهِ فُوضِعَ مَوْضِعَ الْعَادِلِ، وَهُوَ أبلغ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ جُعِلَ الْمُسَمَّى نَفْسَهُ عَدْلًا)^(١). وهناك معان أخرى للعدالة وكلها تدور في أفلاك معاني التوسط والاعتدال والاستقامة.

العدالة اصطلاحاً: ذكر ابن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ) بأنها (عبارة عن استقامة السيرة والدين، ويرجع حاصلها إلى هيئة راسخة في النفس تحمل علملازمة التقوى والمروءة جميعاً حتى تحصل الثقة للنفوس بصدقه، ولا تشترط العصمة من جميع المعاصي ، ولا يكفي اجتناب الكبائر، بل من الصغائر ما ترد بهالشهادة والرواية)^(٢). وعرفها الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) بأنها : (مَلَكَةٌ تَحْمِلُهُ عَلَى مُلَازِمَةِ التَّقْوَى وَالْمُرُوءَةِ ،

(١) لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، دار صادر - بيروت، ط ٣ - ١٤١٤ هـ: ٤٣٠/١١

(٢) جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: عبد القادر الأرئووط - التتمة تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني - مطبعة الملاح - مكتبة دار البيان،

والمُرَادُ بِالنَّقْوَى: اجْتِنَابُ الْأَعْمَالِ السَّيِّئَةِ مِنْ شِرْكَ أَوْ فَسْقٍ أَوْ بَدْعَةٍ (١). وبتعبير معاصر؛ فإنَّ عدالة الرواة :محافظة دينية تحمل المرء المسلم البالغ العاقل على ملازمة النقوى والمروءة جميعاً؛ حتى يصل ثقة النفس بصدقه، وتتحقق هذه المحافظة بالاجتناب عن الكبائر، وعن الإصرار على الصغائر، وعن المباحات المخلة بالمروءة وهذه المباحات لا يمكن حصرها ؛ لأنها تتغير من مكان إلى مكان وحسب العرف والوقت والشخص وغير ذلك .

البدعة لغة : قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ): (بَدَعَ : الْبَاءُ وَالذَّالُ وَالْعَيْنُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا ابْتِدَاءُ الشَّيْءِ وَصُنْعُهُ لَا عَنْ مِثَالٍ، وَالْآخَرُ الْإِنْقِطَاعُ وَالْكَالُ. فَالْأَوَّلُ قَوْلُهُمْ: أَبَدَعْتُ الشَّيْءَ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا: إِذَا ابْتَدَأْتَهُ لَا عَنْ سَابِقِ مِثَالٍ. وَاللَّهُ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ: ابْتَدَعَ فُلَانٌ الرِّكِيَّ: إِذَا اسْتَنْبَطَهُ) (٢). وقال الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ) في القاموس : (والبِدْعَةُ - بالكسر - الحَدَثُ فِي الدِّينِ بَعْدَ الْإِكْمَالِ، أَوْ مَا اسْتُحْدِثَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ مِنَ الْأَهْوَاءِ وَالْأَعْمَالِ) (٣). فالبدعة في اللغة تدور على معنى الحدث والاختراع لا عن مثال سابق .

البدعة اصطلاحاً : عرفها الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) بقوله : (فَالْبِدْعَةُ إِذْنٌ عِبَارَةٌ عَنْ: طَرِيقَةٍ فِي الدِّينِ مُخْتَرَعَةٍ، تُضَاهِي الشَّرْعِيَّةَ، يُقْصَدُ بِالسُّلُوكِ عَلَيْهَا الْمُبَالَغَةُ فِي التَّعَبُّدِ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ) (٤). والذي يبدو لي ان البدعة عند المحدثين يراد منها البدع العقديّة لا

(١) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: ص ٦٩

(٢) مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م: ٢١٠/١.

(٣) القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ٨ - ٢٠٠٥ م: ٧٠٢/١.

(٤) الاعتصام، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغزنطبي الشهير بالشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط ١ لسنة ١٩٩٢م: ٤٧/١.

البدع الإضافية في الفروع الفقهية ؛ لان هذه البدع الفرعية لها إجابات عند أصحابها ولا تؤثر على الرواية ، إنما الذي يؤثر بشكل كبير هو البدع في الاعتقاد، وهو محل دراستنا .

أنواع البدع : بعد النظر في كتب المصطلح تبين أن البدعة نوعان ، بدعة مكفرة ، وبدعة مفسقة ، ولكل نوع من أنواع البدع حدا وحكما :

أ - البدعة المكفرة : وهي البدعة التي يكفر صاحبها بسببها ، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر . قال ابن حجر : (فالمعتمد أن الذي تُردُّ روايته من أنكر أمراً مُتواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، وكذا من اعتقد عكسه)^(١). فهذا النوع من البدع المكفرة ترد روايتهم مهما بلغت كثرة ولا كرامة لهم ، وهذا الحكم متفق عليه ، خلافا لمن شذ في ذلك . كما سيأتي في المبحث الأول.

ب - البدعة المفسقة : وهي البدعة التي يفسق صاحبها بسببها ولم يبلغ حد الخروج عن الملة وخلع ربة الإسلام، قال ابن حجر : (وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً)^(٢). وهذا النوع هو الذي حدث فيه خلاف واسع . وسأتعرض في المبحث الأول لحكم رواية المبتدع بالتفصيل إن شاء الله .

أصول البدع وجملتها: بعد تقليب النظر في كتب الجرح والتعديل تبين : أن أصول البدع التي أتهم من خلالها الرواة ترجع إلى عدة بدع وهي: الخوارج والقدرية والجهمية والمعتزلة والواقفة والمرجئة والرافضة والناصبية والشيعة وغير ذلك من الفرق الكثيرة ، وسأعرف بالفرقتين اللتين هما موضع دراستي بتعريف يوضح أصول بدعتهم بشكل مبسط من غير النظر الى تفاصيل معتقداتهم .

(١) نزهة النظر: ١/١٢٧

(٢) المصدر السابق .

المرجئة: هذه الفرقة من فرق المسلمين الذين ذهبوا إلى أن الإيمان مجرد اعتقاد القلب وإقرار اللسان ، وان الأعمال ليست من الإيمان، وعليه فان الايمان عند المرجئة : لا يزيد ولا ينقص ، اما اعتقاد اهل السنة والجماعة فان الايمان اقرار باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالاركان .

ومنهم من غلا فقال : لا يضر مع الإيمان معصية ؛ ولعل السبب في قولهم هذا : ان المعصية عمل ، وهي غير داخله في حدود مسمى الايمان فلا تضر عندهم . وقيل: هو تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا من كونه من أهل الجنة أو من أهل النار .

وقيل الإرجاء هو تأخير علي عليه السلام عن الدرجة الأولى إلى الرابعة ^(١). قال الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) : (الإرجاء على معنيين: أحدهما: بمعنى التأخير كما في قوله تعالى: {قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ} ، أي أمهله وأخره. والثاني: إعطاء الرجاء. أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح، لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد. واما بالمعنى الثاني فظاهر، فإنهم كانوا يقولون: لا تضر مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا؛ من كون من أهل الجنة، أو من أهل النار. فعلى هذا: المرجئة، والوعيدية فرقتان متقابلتان. وقيل الإرجاء: تأخير علي رضي الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة. فعلى هذا المرجئة والشيعية فرقتان متقابلتان ^(٢).

(١) ينظر: الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي. د.ط، د.س: ١/١٣٩، وعلم الرجال تعريفه وكتبه، سيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير / دمشق - بيروت،

ط السنة ٢٠٠٧م: ص ٦٤-٦٥

(٢) الملل والنحل، الشهرستاني: ١/١٣٩

وعلى بيان صاحب الملل والنحل يبدو لي ان الرواة الذين اتهموا بالارجاء لا يخرجون عن احد معنيين : فان كانوا يعتقدون ان العمل لا يدخل في مسمى الايمان فهو مذهب منحرف ، ترد رواية معتقده وخصوصا ان كان داعية اليه ، وان كانوا يعتقدون بان صاحب الكبيرة لا يحكم عليه بشيء في الدنيا ، بل يرجئ امره الى يوم القيامة ، ويرجون لاهل الكبائر الغفران، فهذا مذهب اقل بكثير من المذهب الاول ، وكان بعض الرواة المتهمين بالارجاء هم من هذا الصنف ، فهؤلاء تقبل رواياتهم بالشروط التي وضعها الائمة ^(١) . قال الحافظ المزي : (قال أبو الصلت: لم يكن إرجاؤهم هذا المذهب الخبيث أن الإيمان قول بلا عمل. وأن ترك العمل لا يضر بالإيمان ، بل كان إرجاؤهم أنهم يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردا على الخوارج وغيرهم الذين يكفرون الناس بالذنوب. وكانوا يرجئون ولا يكفرون بالذنوب، ونحن كذلك، سمعت وكيع بن الجراح يقول: سمعت سفيان الثوري يقول في آخر أمره: نحن نرجو لجميع أهل الكبائر الذين يدينون ديننا، ويصلون صلاتنا وإن عملوا أي عمل) ^(٢) . وقال الذهبي : (قلت: الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله) ^(٣) .

الْقَدْرِيَّةُ : فرقة من فرق المسلمين ظهرت بشكل واضح في أواخر زمن الصَّحَابَةِ، وَيُقَالُ: إن أول من تكلم بِالْقَدْرِ نَصْرَانِيٌّ من أهل الْعِرَاقِ أسلم ثم تنصر، وأخذ عنه معبد الْجُهَنِيِّ، وروى مُسْلِمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ: كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدْرِ بِالْبَصْرَةِ

(١) بعد التدبر والتأمل في قضية الارجاء وتقسيمه الى القسمين السابقين، وجدت الدكتور البوطي يقسمه نفس التقسيم ويذكره بحذافيره، فالحمد لله على توفيقه في مطابقة اجتهادي مع اجتهاده . ينظر: المذاهب التوحيدية والفلسفات المعاصرة، دار الفكر - دمشق، ط٢ لسنة ٢٠٠٩م: ص ٩٥-٩٧.

(٢) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، أبو الحجاج، جمال الدين المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ١ - ١٩٨٠م: ١١١/٢-١١٢ .

(٣) ميزان الاعتدال: ٩٩/٤ .

مَعْبَدٌ الْجَهَنِّيُّ " (١) . وَحَاصِلُ قَوْلِهِمْ فِي الْقَدْرِ هُوَ انْكَارُ عِلْمِ اللَّهِ السَّابِقِ بِالْحَوَادِثِ، وَأَنَّ الْعَبْدَ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُ فِعْلَ نَفْسِهِ، فَأَثْبَتُوا بِذَلِكَ مَعَ اللَّهِ خَالِقًا آخَرَ، وَهَمَّ ضِدَّ الْجَبْرِيَّةِ، وَفِي هَوْلَاءِ يَقُولُ الْمِصْطَفَى ﷺ فِيمَا رَوَاهُ حُدَيْفَةُ : "لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا قَدَرَ، مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ فَلَا تَشْهَدُوا جَنَازَتَهُ، وَمَنْ مَرَضَ مِنْهُمْ فَلَا تَعُودُوهُمْ، وَهَمَّ شِيعَةُ الدَّجَالِ، وَحَقٌّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُلْحِقَهُمُ بِالْدَّجَالِ" (٢) . قَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْفَتْحِ: (وَقد حَكَى الْمُصَنِّفُونَ فِي الْمَقَالَاتِ عَن طَوَائِفَ مِنَ الْقَدَرِيَّةِ انْكَارَ كَوْنِ الْبَارِي عَالِمًا بِشَيْءٍ مِنْ أَعْمَالِ الْعِبَادِ قَبْلَ وَقُوعِهَا مِنْهُمْ وَإِنَّمَا يَعْلَمُهَا بَعْدَ كَوْنِهَا . قَالَ الْفَرُطُبِيُّ وَغَيْرُهُ قَدْ انْفَرَضَ هَذَا الْمَذْهَبُ وَلَا نَعْرِفُ أَحَدًا يُنسَبُ إِلَيْهِ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ) (٣) . وَعَلَى هَذَا الْبَيَانِ ، فَالرِّوَاةُ الَّذِينَ يَعْتَقِدُونَ بِنَفْيِ الْقَدْرِ وَإِنِ الْاَمْرُ انْفِ ، وَإِنِ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَعْلَمُ الْحَوَادِثَ إِلَّا بَعْدَ وَقُوعِهَا ، فَهَذَا مَذْهَبٌ خَبِيثٌ تَرَدَّدَتْ رِوَايَةُ مَعْتَقِدِهِ . أَمَّا مَنْ يَعْتَقِدُ بِإِعْتِقَادِ الْمَعْتَزِلَةِ بَانَ صَاحِبُ الْكَبِيرَةِ يَذْهَبُ عَنْهُ مَسْمُومٌ الْإِيمَانَ ، فَهُوَ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ وَلَيْسَ بِكَافِرٍ ، فَهَذَا أَقْلٌ بِكَثِيرٍ مِنَ الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ تَقْبَلُ رِوَايَتُهُ بِالشَّرْطِ الَّتِي وَضَعَهَا الْإِمَامَةُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا .

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابُ مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالْقَدْرِ وَعَلَامَةِ السَّاعَةِ، بِالرَّقْمِ (٨). الْمَسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمَخْتَصَرُ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقَشِيرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ (الْمُتَوَفَى: ٢٦١هـ) الْمَحْقُوقُ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوتَ د.س.

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ، أَوَّلُ كِتَابِ السَّنَةِ، بَابُ فِي الْقَدْرِ، بِالرَّقْمِ (٦٤٩٢) . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ، أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَزْدِي السَّجِسْتَانِي (الْمُتَوَفَى: ٢٧٥هـ) الْمَحْقُوقُ: مُحَمَّدٌ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، النَّاشِرُ: الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ، صَيْدَا - بَيْرُوتَ د.س.

(٣) يَنْظُرُ: فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ حَجْرٍ أَبُو الْفَضْلِ الْعَسْفَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ، رَقْمُ كِتَابِهِ وَأَبْوَابِهِ وَأَحَادِيثِهِ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتَ، ١٣٧٩ .: ١ / ١١٩، وَالْمَلَلُ وَالنَّحْلُ لِلشَّهْرِسْتَانِيِّ: ١ / ٤٣، وَالْأَعْلَامُ، خَيْرُ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الزَّرْكَلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ (الْمُتَوَفَى: ١٣٩٦هـ)، دَارُ

ومما ينبغي التنبيه له في هذا المقام ان الاتهام بالقدر يقع بين الاقران ، ولربما قال الراوي بالقدر في اول امره ثم رجع عنه ، ولربما وشاية من بعض الحساد والمغرضين . فينبغي عدم الاستعجال في رد رواية الراوي لانه متهم بالقدر . هذا باختصار لأهم الفرق التي اتهم من خلالها الرواة ، وهناك فرق أخرى أعرضت عن ذكرها ؛ لطولها، ومن أراد الاستزادة فليرجع للمصادر الآتية (١).

(١) ينظر: الممل والنحل، لأبي الفتح الشهرستاني: ١/١٣٩، شرح العقيدة الطحاوية، محمد بن علاء الدين علي بن أبي العز الحنفي (المتوفى: ٧٩٢هـ) تحقيق: أحمد شاکر، وزارة الشؤون الإسلامية، ط ١ - ١٤١٨ هـ: ١/٢٤٩. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، ابن الوزير، محمد بن إبراهيم بن علي (المتوفى: ٨٤٠هـ) حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م: ٥/٢٥٥ وما بعدها . وعلم الرجال تعريفه وكتبه، سيد عبد الماجد الغوري: ص ٦٤-٦٥، وتحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ، ط ١ - ٢٠٠٣ م: ١/٣٩٦-٣٩٧ ، وغيرها كثير .

المبحث الأول

حكم رواية المبتدع

مر معنا في التمهيد حدُّ المبتدع ، وأنواعه ، وأشهر المصطلحات التي تعبر عن المبتدعة ، بقي أن نتوصل إلى حكم روايته ، وهو صلب الموضوع الذي من أجله عُقد البحث ؛ حتى يُصنّف الرواة المبتدعين الذين جاء ذكرهم في التهذيب والميزان على ضوء الحكم الصادر عليهم . إذ ان قبول الرواية يترتب عليه إثبات أو نفي حكم شرعي باختلاف صورته ، يحمل عليه جميع الأمة ، وهذا أمر يتطلب أن يكون الراوي سالما من جميع الشبه .

ولأئمة الحديث النبوي الشريف ومنظري علم المصطلح والرجال، كلام كثير حول البدعة، والرواية عن المبتدع، وفصلوا تفصيلات عديدة ، وقسموا المبتدع بشكل عام وبغض النظر عن نوع بدعته إلى: داعية وغير داعية، والبدعة إلى: مكفرة وهي الكبرى، وغير مكفرة وهي الصغرى المفسقة ، وكلها راجعة إلى ما ذكره ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) في مقدمته، حيث نقل علماء الفن وشرح الحديث وعلماء الجرح والتعديل المتأخرين هذا التقسيم ومشوا عليه من غير أي زيادة ؛ ولعل السبب في ذلك أن ابن الصلاح رحمه الله قسم رواية المبتدع تقسيما عقليا ، جامعا لكل الأفراد ، مانعا من دخول الاغيار .

قال ابن الصلاح بعبارته المسبوكة الدقيقة : (اِخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ الَّذِي لَا يُكْفَرُ فِي بَدْعَتِهِ . فَمِنْهُمْ مَنْ رَدَّ رِوَايَتَهُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ فَاسِقٌ بِبَدْعَتِهِ ، وَكَمَا اسْتَوَى فِي الْكُفْرِ الْمُتَأَوَّلُ وَغَيْرُ الْمُتَأَوَّلِ يَسْتَوِي فِي الْفِسْقِ الْمُتَأَوَّلُ وَغَيْرُ الْمُتَأَوَّلِ . وَمِنْهُمْ مَنْ قَبِلَ رِوَايَةَ الْمُبْتَدِعِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَسْتَحِلُّ الْكُذِبَ فِي نُصْرَةِ مَذْهَبِهِ أَوْ لِأَهْلِ مَذْهَبِهِ ، سِوَاءَ كَانَ دَاعِيَةً إِلَى بَدْعَتِهِ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَعَرَا بَعْضُهُمْ هَذَا إِلَى الشَّافِعِيِّ ، لِقَوْلِهِ : " أَقْبَلُ شَهَادَةَ

أَهْلِ الْأَهْوَاءِ إِلَّا الْخَطَائِبِيَّةَ مِنَ الرَّافِضَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ الشَّهَادَةَ بِالزُّورِ لِمُوَافِقِهِمْ " وَقَالَ قَوْمٌ: " تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ دَاعِيَةً، وَلَا تُقْبَلُ إِذَا كَانَ دَاعِيَةً "، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكَثِيرِ أَوْ الْأَكْثَرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ. وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافًا بَيْنَ أَصْحَابِهِ فِي قَبُولِ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ إِذَا لَمْ يَدْعُ إِلَى بِدْعَتِهِ، وَقَالَ: أَمَّا إِذَا كَانَ دَاعِيَةً فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي عَدَمِ قَبُولِ رِوَايَتِهِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ بْنِ حَبَانَ الْبُسْتِيُّ أَحَدُ الْمُصَنِّفِينَ مِنْ أُمَّةِ الْحَدِيثِ: " الدَّاعِيَةُ إِلَى الْبِدْعِ لَا يَجُوزُ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ عِنْدَ أُمَّتِنَا قَاطِبَةً، لَا أَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِيهِ خِلَافًا " (١). وَهَذَا الْمَذْهَبُ النَّالِثُ أَعْدَلُهَا وَأَوْلَاهَا، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ مُبَاعَدٌ لِلشَّائِعِ عَنِ أُمَّةِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرِّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ. وَفِي الصَّحِيحَيْنِ كَثِيرٌ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ فِي الشُّوَاهِدِ وَالْأُصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢). بِهِذِهِ الْعِبَارَةِ الدَّقِيقَةِ أَوْجَزَ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ حُكْمَ رِوَايَةِ الْمُبْتَدِعِ. وَلَكِنِّي وَجَدْتُ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْإِمَامُ اللَّكْنَوِيُّ (ت ١٣٠٤ هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقْسِمُ رِوَايَةَ الْمُبْتَدِعِ تَقْسِيمًا مِمْتَازًا بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّرْتِيبِ الْجَدِيدِينَ فِي كِتَابِهِ ظَفَرَ الْأَمَانِيِّ (٣)، الَّذِي شَرَحَ فِيهِ مَخْتَصَرَ الشَّرِيفِ الْجِرْجَانِيِّ فِي عِلْمِ الْمَصْطَلِحِ. وَلَمْ أَجِدْهُ عِنْدَ غَيْرِهِ فِيمَا رَجَعْتُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَصَادِرِ، لِذَا سَأَسِيرُ عَلَى خَطَايَاهُ فِي التَّقْسِيمِ لِكُونِهِ تَقْسِيمًا وَاضِحًا. مِنْ غَيْرِ التَّزَامِ بِالْعِبَارَةِ وَالنَّصِّ لِطَوْلِهِمَا.

(١) المجرّوحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، الدارمي البستي

(ت ٣٥٤ هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب ط ١، ١٣٩٦ هـ: ٦٤/٣

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن

الصلاح، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت ١٩٨٦ م: ١/١١٤ -

(٣) ينظر: ظفر الأمانى بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق عبد الفتاح أبو

قال رحمه الله : المبتدع - بشكل عام - لا يخلو إما أن تكون بدعته عملية وإما اعتقادية ، فان كانت عملية كمن يعمل عملا ليس له أصل في الشريعة ، فلا شبهة في عدم قبول روايته لفسقه، فمرتكب الكبيرة كالزنا وشرب الخمر فاسق ، فكذلك مرتكب البدعة يكون فاجرا ، بل فسقه أشد وأحكم من فسق الأول ؛ لان الزاني ضرره على نفسه لكن المبتدع ضرره على الأمة بأكملها .

وان كانت بدعته اعتقادية كمن يعتقد اعتقادا محدثا لم يوجد في القرنين المباركين ولا دلت عليه الأدلة الشرعية، فهذا لا يخلو : إما أن تكون بدعته مفضية إلى الكفر كمن ينكر معلوما من الدين بالضرورة كبعض فرق الخوارج والروافض والمجسمة ، فهذا بلا خلاف ترد روايته ولا تقبل بتاتا ، ولا كرامة لهم ولا لرواياتهم ، وهذا الحكم بالاتفاق ، جاء في التدريب : قال النووي (ت ٦٧٦هـ) : (مَنْ كُفِّرَ بِبِدْعَتِهِ لَمْ يُحْتَجَّ بِهِ بِالِاتِّفَاقِ) ^(١) . والى هذا ذهب القاضي أبو بكر، وحكاه الآمدي عن الأكثرين ، وبه جزم ابن الحاجب . قال ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) : (المبتدع إن كفر ببدعته، فلا إشكال في رد روايته) ^(٢) . وقال السيوطي (ت ٩١١هـ) : (قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ^(٣) : التَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا يُرَدُّ كُلُّ مُكْفَرٍ بِبِدْعَتِهِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ تَدَّعِي أَنْ مُخَالَفَتَهَا مُبْتَدِعَةٌ، وَقَدْ نُبَالِغُ فَنُكْفِرُ مُخَالَفِيهَا، فَلَوْ أَخَذَ ذَلِكَ عَلَى الْإِطْلَاقِ، لَاسْتَلْزَمَ تَكْفِيرَ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ

(١) المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي،

الناشر: دار الفكر: ٢٥٠/٤

(٢) اختصار علوم الحديث، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط٢: ص ٩٩

(٣) عبارة شيخ الاسلام تطلق على كثير من الراسخين من اهل العلم، كالنوي وزكريا الانصاري وابن تيمية وابن حجر وغيرهم كثير، الا ان السيوطي اذا اطلقها فانما المقصود به الإمام النووي كما هو معلوم لدى المتخصصين .

الَّذِي تُرَدُّ رَوَايَتُهُ: مَنْ أَنْكَرَ أَمْرًا مُتَوَاتِرًا مِنَ الشَّرْعِ مَعْلُومًا مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، أَوْ اعْتَقَدَ عَكْسَهُ (١).

ولهذا لم يجز العلماء رواية المبتدع إذا كان ممن يسب الصحابة رضوان الله عليهم. أو ممن يستحل الكذب على الله ورسوله وعلى الدين، أو ممن ينكر أمرا معلوما من الدين بالضرورة.

وإما أن لا تفضي بدعته إلى الكفر ، بل تجعله فاسقا كسائر الفرق المخالفة لعقيدة أهل السنة والجماعة ، وهؤلاء اختلف العلماء في روايتهم إلى خمسة أقوال :

١. ترد مطلقا ، وروي هذا القول عن الإمام مالك والباقلاني وغيرهم (٢). قال السخاوي (ت ٩٠٢هـ) : (وَهَذَا الْقَوْلُ، كَمَا قَالَ الْخَطِيبُ فِي الْكِفَايَةِ، مَرْوِيٌّ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ السَّلَفِ، مِنْهُمْ مَالِكٌ، وَكَذَا نَقَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْهُ، وَنَصَّهُ فِي الْمُدَوَّنَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَشْهَدُ لَهُ، وَتَبِعَهُ أَصْحَابُهُ، وَكَذَا جَاءَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ وَأَتْبَاعِهِ، بَلْ نَقَلَهُ الْأَمِدِيُّ عَنِ الْأَكْثَرِيِّ، وَجَرَّمَ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ (٣) .

فهؤلاء الأئمة اتفق حكمهم على رد رواية المبتدع ببدعة عقديّة سواء أفضت إلى الكفر أم لم تفض ؛ لأن في الرواية عنه تزويجا لأمره، وتثويها بذكره . وقد رد ابن الصلاح وابن حجر هذا الرأي لكونه مخالفا لطريقة عامة أهل الحديث ، قال ابن الصلاح في استنكاره إنه (بَعِيدٌ مُبَاعِدٌ لِلشَّائِعِ عَنِ أئِمَّةِ الْحَدِيثِ، فَإِنَّ كُتُبَهُمْ طَافِحَةٌ بِالرَّوَايَةِ عَنِ الْمُبْتَدِعَةِ غَيْرِ الدُّعَاةِ. وَفِي الصَّحِيحِينَ كَثِيرٌ مِنْ أَحَادِيثِهِمْ فِي

(١) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر

محمد الفاريابي، دار طيبة: ٣٨٤/١

(٢) ينظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي ،

المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، ط ١ - ٢٠٠٣م: ٦٣/٢

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٦٣/٢

- الشَّوَاهِدِ وَالْأُصُولِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) ^(١). ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية منهم، والاحتجاج بها، والسماع منهم وإسماعهم، من غير إنكار منهم.
٢. إنما تقبل إذا كانت بدعته صغرى، وإن كانت كبرى فلا تقبل، فتقبل رواية أرباب التشيع بالمعنى المشهور في عرف المتقدمين، وهو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، أو اعتقاد أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ، وأنه مصيب في حروبه كلها، ومخالفه مخطئ. وبهذا المعنى نُسب جمع من أهل الكوفة المتقدمين إلى التشيع. ولا تقبل رواية المتشيع بالمعنى المشهور في عرف المتأخرين، وهو التبري من الشيخين أبي بكر وعمر، وسبهما، وسب غيرهما من الصحابة المخالفين لعلي رضي الله عنهم أجمعين. قال الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) معللاً: **فَلَوْ رُدَّ حَدِيثُ هَؤُلَاءِ - يَعْنِي مَنْ كَانَتْ بَدْعَتُهُ صَغْرَى عَلِيٍّ عَرَفَ الْمُتَقَدِّمِينَ - لَدَهَبَ جُمْلَةٌ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ، وَهَذِهِ مَفْسَدَةٌ بَيِّنَةٌ. فَهَذَا كَثِيرٌ فِي التَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ مَعَ الدِّينِ وَالْوَرَعِ وَالصِّدْقِ** ^(٢).
٣. إنما تقبل روايته إذا كان مرويه مما يشتمل على ما ترد به بدعته؛ لبعده حينئذ عن تهمة الكذب جزماً.
٤. ترد روايته إذا استحل الكذب في الرواية نصرة لمذهبه كالخطابية ^(٣)، وما عداه يقبل مطلقاً، وهذا منقول عن الإمام الشافعي وغيره. قال ملا علي القاري:

(١) مقدمة ابن الصلاح: ١١٥/١

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: علي محمد الجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ط ١ - ١٩٦٣ م: ٥/١

(٣) قال الصنعاني: (الخطابية من غلاة فرق الشيعة ينسبون إلى أبي الخطاب الأسدي كان يقول بالحلول في جماعة من أهل البيت على التعاقب ثم ادعى الألوهية قاله السخاوي في شرح ألفية العراقي. وقال المناوي في التعريفات: إنهم يقولون الأئمة أنبياء، وأبو الخطاب نبي وهم يستحلون شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم. وقالوا الجنة نعيم الدنيا). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بن صلاح الصنعاني،

(أي سواء كان داعياً أم لا، لكن بشرط أن يكون متقياً ؛ لأن تدينه وصدق لهجته الذي عليه مدار الرواية يمنع عن الكذب. إلا إذا اعتقد حل الكذب كما تقدم أي فحينئذ لا يقبل، وهو ظاهر؛ لأن حل الكذب ينافي قبول الرواية، وعزاه بعضهم إلى الإمام الشافعي لقوله: أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطأية؛ لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقهم)^(١).

٥. ترد رواية من كان يدعو إلى بدعته ويقصد ترويجها ، وتقبل رواية غيره . (قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: لم رويت عن أبي معاوية الضرير وكان مرجباً، ولم ترو عن شبابة بن سوار وكان قدرياً؟ قال: لأن أبا معاوية لم يكن يدعو إلى الإزجاج، وشبابة كان يدعو إلى القدر)^(٢). وهذا القول حكاة بعضهم عن الشافعية كلهم ، وابن الصلاح عن الكثير أو الأكثر من المحدثين . قال ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) : (وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أن الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أن الإحتجاج بأخباره جائز ، فإذا دعا إلى بدعته سقط الإحتجاج بأخباره)^(٣). وهذا الكلام من ابن حبان رحمه الله يعد كلاماً فصلاً في الموضوع كله .

والذي يبدو لي بعد عرض الأقوال الخمسة: أن الراوي المبتدع أو المتهم بنوع من أنواع البدع العقديّة التي لا تفضي إلى الكفر ، حكم روايته القبول بشرط :

المعروف بالأمير (ت ١١٨٢هـ) المحقق: صلاح بن محمد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١/٩٩٧م:

١٧٨/٢

(١) شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد الملا الهروي القاري (المتوفى:

١٠١٤هـ)، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان، د.س: ١/٥٢٧

(٢) فتح المغيث: ٢/٦٨

(٣) الثقات، محمد بن حبان، أبو حاتم البستي، دائرة المعارف العثمانية - الهند، ط ١/١٩٧٣: ١٤٠/٦-١٤١

• أن لا يكون الحديث الذي يحدث به مما يعضد بدعته ويشيدها ؛ لان الداعية لا يؤمن عليه غلبة الهوى ، كما انه لا يؤمن أن يضع حديثا على وفق ما يدعو إليه من البدعة .

- أن يكون من الصادقين المأمونين وممن يرى حرمة الكذب مطلقا .
- أن يكون من الضابطين المتقنين .

بهذه القيود الثلاثة مجتمعة تتحل كل العقد والإشكالات في رواية المبتدع كما سنرى في المبحث الثاني والثالث ، ونستطيع أن نفهم قصد أصحاب الكتب الستة عندما اخرجوا لرواية مبتدعين ، ولكن ضمن القيود التي ذكرناها ، على تفاوت في اعتبار مستوى الضبط للراوي وسلامته من غوائل الجرح ، وقضية الملازمة للشيخ وعدمها ، كما هو مشهور عند المحدثين .

ومما يستأنس له في هذا الباب ما جاء في الصحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه الطويل عندما أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ الزكاة فكان يأتيه رجل في كل ليلة فيحثو من الطعام فيمسكه أبو هريرة في كل مرة ثم يطلقه ، فلما كانت الأخيرة أطلقه بعد أن علمه كلمات فقال له: (إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَاقْرَأْ آيَةَ الْكُرْسِيِّ مِنْ أَوَّلِهَا حَتَّى تَخْتِمَ الْآيَةَ ، فَإِنَّهُ لَنْ يَزَالَ عَلَيْكَ مِنَ اللَّهِ حَافِظًا ، وَلَا يَقْرَبَكَ شَيْطَانٌ حَتَّى تُصْبِحَ) وفيه قول الرسول صلى الله عليه وسلم : «أَمَّا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوبٌ ، تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطَبُ مِنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ» ، قَالَ : لَأَ ، قَالَ : «ذَآكَ شَيْطَانٌ»^(١) . فقبل كلام الشيطان هنا بعد إقرار رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه موافق للحق .

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوكالة، باب إذا وكل رجلاً، فترك الوكيل شيئاً فأجازه المؤكل فهو جائز، بالرقم (٢٣١١) . الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ .

كذلك النبي ﷺ أقر إفادة اليهود والنصارى لنا بما فيه تنزيه رب العالمين وعدم التشريك به في قول من قال ما شاء الله وشاء محمد، فعن حذيفة بن اليمان، أن رجلاً من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلاً من أهل الكتاب، فقال: نعم القوم أنتم لولا أنكم تُشركون، تقولون: ما شاء الله وشاء محمد، وذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: "أما والله، إن كنت لأعرفها لكم، قولوا: ما شاء الله، ثم شاء محمد" (١). فأخذنا هذا منهم بعد إقرار رسول الله ﷺ، مع أنهم ليسوا بأهل توحيد وهم أهل شرك وأهل التنديد الأعظم بالله؛ لكن ينطق الله بعض عباده بالحق وإن كان على الباطل في بعض أموره. وبعد هذا البسط لحكم رواية المبتدع، أن الأوان للدخول إلى كتابي التهذيب والميزان؛ للفتيش عن الرواة المبتدعين وتصنيفهم إلى صنفين رئيسيين: الصنف الأول الذين أخرج لهم أصحاب الكتب الستة أصولاً أو استشهاداً أو انفراداً وإن كانوا مبتدعين؛ لصدقهم وضبطهم وأمانتهم وعدم كذبهم. الصنف الثاني: هم الرواة الذين لم يخرج لهم أحد من أصحاب الكتب الستة؛ لبدعتهم المكفرة أو لبدعتهم المفسقة التي يدعون إليها أو لاستحلالهم الكذب أو غير ذلك.

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب الكفارات، باب النهي أن يُقال: ما شاء الله وشئت، بالرقم (٢١١٨). قال الشيخ شعيب الارناؤوط: حديث صحيح.

المبحث الثاني

المبتدعون من المرجئة والقدرية ومن اتهم بأحدهما

الذين اخرج لهم الأئمة

في هذا المبحث أحاول أن استعرض كل الرواة الذين قالوا بالارجاء او القدر او اتهموا باحدهما على المعنى الذي ذكرناه في التمهيد ، فخرج لهم اصحاب الكتب الستة ، وقسمته الى ثلاثة مطالب ، ذكرت في المطلبين الاولين عبارة (تقبل رواياتهم انفرادا و استشهدادا) حتى يفهم منها : ان من الرواة من لا تقبل روايته اذا انفرد .

المطلب الأول

الرواة من المرجئة الذين تقبل رواياتهم انفرادا أو استشهدادا حسب شروطهم :

١. إبراهيم بن إسحاق بن عيسى البنانى، أبو إسحاق الطالقاني، وربما نسب إلى جده. قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال يعقوب بن شيبان: ثقة ثبت يقول بالارجاء. وقال أبو حاتم: صدوق . روى له مسلم في مقدمة كتابه ، وأبو داود، والتزمذي^(١).
٢. إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني، أبو سعيد الهروي . قال ابن المبارك: صحيح الحديث. وقال أحمد بن حنبل : ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق، حسن الحديث. وقال عثمان الدارمي: كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه ويوثقونه. وقال الجوزجاني: فاضل رمي بالارجاء. وقال

(١) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال : ٣٩/٢ - ٤١

صالح بن مُحَمَّد الحافظ: ثقة حسن الحديث، يميل شيئاً إلى الإرجاء في

الإيمان، حبب الله حديثه إلى الناس^(١)، جيد الرواية. روى له الجماعة^(٢).

٣. أشعث بن أبي الشعثاء سليم بن أسود المحاربي الكوفي أبو يزيد. قال عبد الله

بن أحمد بن حنبل عن أبيه، وأبن أبي خيثمة عن يحيى بن معين، وأبو حاتم،

والنسائي: ثقة. وقال حرب بن إسماعيل: سمعت أحمد يقدمه على سماك بن

حرب. وقال العجلي: من ثقات الشيوخ الكوفيين، وليس بكثير الحديث، إلا أنه

شيخ عال، وقال ابن خلفون: تكلم في مذهبه، ونسب إلى الإرجاء وهو عندهم

ثقة، روى له الجماعة^(٣).

٤. أيوب بن عائذ بن مدلج الطائي، ويُقال: البحتري^(٤)، الكوفي. قال البخاري:

(١) جاء في الإكمال: ٢٢١/١: (قال أبو زرعة الرازي: سمعت أحمد بن حنبل وذكر عنده ابن طهمان، وكان متكئاً من علة فاستوى جالسا، وقال: لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيتكى، ثم قال أحمد: حدثني رجل من أصحاب ابن المبارك قال: رأيت ابن المبارك في المنام ومعه شيخ مهيب، فقلت: من هذا معك؟ فقال: أما تعرف هذا! هذا سفيان بن سعيد الثوري. قلت: من أين أقيمت؟ قال: نحن نزور كل يوم إبراهيم بن طهمان. قلت: في أي موضع تزورونه؟ قال: في دار الصديقين؛ دار يحيى بن زكريا رضي الله عنه. وقال عبد الله بن المبارك: ابن طهمان من الحفاظ). إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مغلطي ابن قليجالبكري (ت ٧٦٢هـ)، المحقق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة، ط ١ - ٢٠٠١ م: ٢٢١/١

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١١١/٢-١١٥، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي: ٣٨/١. قال الحافظ مغلطي في الإكمال ٢٢٥/١: (قال أبو عبد الله - الحاكم - ومذهب إبراهيم الذي نقل إلينا عنه بخلافه، فلا أدري أكان ينتحلها ثم رجع عنها، أو اشتبه على الناقلين حقيقة الحال فيما نقله). ومما ينبه عليه هنا أن مصطلح الجماعة المقصود منه أصحاب الكتب الستة وهم: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله جميعا.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٧١-٢٧٢، وإكمال تهذيب الكمال: ٢٣٦/٢.

(٤) قال مغلطي: (وفي قول المزي: الطائي، ويقال: البحتري، نظر؛ لأن بَحْتراً هذا هو بن عثود بن سلمان بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طي فلا مغايرة إذاً بين النسبتين، والله تعالى أعلم). إكمال تهذيب الكمال:

كَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ . وَأُورِدَهُ فِي الضَّعْفَاءِ لِإِرْجَائِهِ ^(١) . قَالَ الدُّكْتُورُ بَشَّارُ عَوَادٍ
مُحَقِّقُ التَّهْذِيبِ : (وَالْعَجَبُ مِنَ الْبُخَارِيِّ يَغْمِزُهُ وَقَدْ أَحْتَجُّ بِهِ ، لَكِنْ لَهُ عِنْدَهُ
حَدِيثٌ ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ لَهُ حَدِيثٌ آخَرَ ، فَإِنَّهُ مُقَلٌّ) ^(٢) . رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ،
وَالْتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ^(٣) .

٥ . بَشِيرُ بْنُ الْمَهَاجِرِ الْغَنَوِيُّ الْكُوفِيُّ . قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
مَعِينٍ : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ ، يَخَالَفُ
فِي بَعْضِ حَدِيثِهِ ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : رَوَى مَا لَا
يَتَّبَعُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ بَعْضُ الضَّعْفِ . وَلَمَّا خَرَجَ
الْحَاكِمُ حَدِيثَهُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ ، قَالَ : أَحْتَجُّ بِهِ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ وَوَثِقَهُ الْعَجَلِيُّ ،
وَإِبْنُ خَلْفُونَ وَقَالَ : وَقَدْ تَكَلَّمَ فِي مَذْهَبِهِ وَنَسَبَ إِلَى الْإِرْجَاءِ . وَقَالَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ :
ثِقَةٌ فِي شَيْءٍ . وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ : صَدُوقٌ لِيَنِ الْحَدِيثَ رَمَى بِالْإِرْجَاءِ ^(٤) .

٦ . الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبِ الْقُرَشِيِّ الْهَاشِمِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ
الْمَعْرُوفُ أَبُوهُ بَابِنِ الْحَنْفِيَّةِ ، قَالَ الْعَجَلِيُّ : مَدَنِيٌّ ، تَابِعِيٌّ ، ثِقَةٌ ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ
وَضَعَ الْإِرْجَاءَ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمِ بْنِ حَبَانَ : كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ النَّاسِ بِالْإِخْتِلَافِ ،

(١) قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي الضَّعْفَاءِ : (أَيُّوبُ بْنُ عَائِذِ الطَّائِيِّ سَمِعَ الشَّعْبِيَّ ، وَقَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ عَيْنَةَ ، كَانَ
يَرَى الْإِرْجَاءَ ، وَهُوَ صَدُوقٌ) . كِتَابُ الضَّعْفَاءِ ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ (ت ٢٥٦هـ) الْمُحَقِّقُ : أَحْمَدُ بْنُ
إِبْرَاهِيمَ ، مَكْتَبَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، ط ٢٠٠٥/١م : ٢٧/١ . وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ بِدُونِ عِبَارَةٍ (وَهُوَ صَدُوقٌ) .
التَّارِيخُ الْكَبِيرُ ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ ، دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ ، حَيْدَرُآبَاد - الدُّكْنُ ، د.ط. ، د.س :
٤٢٠/١ .

(٢) وَالَّذِي يَبْدُو لِي أَنَّهُ لَا دَاعِيَ لِلْعَجَبِ مِنْ فِعْلِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ غَمَزَهُ لَهُ لِأَجْلِ الْإِرْجَاءِ ، وَالرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي
الْأَصُولِ وَلَيْسَ فِي الشُّوَاهِدِ لَصَدَقِهِ وَضَبْطِهِ وَعَدَمِ دَعْوَتِهِ لِبِدْعَتِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٣) يَنْظُرُ : تَهْذِيبُ الْكَمَالِ : ٣/٤٧٨-٤٧٩ ، وَيَنْظُرُ : مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ : ٢/٢٨٩

(٤) يَنْظُرُ : تَهْذِيبُ الْكَمَالِ : ٤/١٧٧-١٧٨ ، وَإِكْمَالُ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ : ٤/٤٢٤ . قَلَّتْ : خَرَجَ لَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ
وَالْتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

وكان يقول: من خلع أبا بكر وعمر فقد خلع السنة. روى له الجماعة (١).
٧. حماد بن أبي سليمان ، أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، قال أبو داود : قلت لأحمد
مرة : أبو معشر أحب إليك أو حماد؟ قال: زعموا أن أبا معشر كان يأخذ عن
حماد إلا أن أبا معشر عند أصحاب الحديث أكثر ؛ لأن حمادا كان يرمى
بالإرجاء. وَقَالَ النَّسَائِي: ثقة إلا أنه مرجئ. وَقَالَ ابْنُ عَدِي: متمسك في
الحديث لا بأس به . روى له البخاري في الأدب. وروى له مسلم مقرونا بغيره،
والباقون (٢).

٨. خالد بن سلمة بن العاص بن هشام ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدِ الرَّازِيِّ عَنْ جَرِيرٍ:
كان خالد بن سلمة رأسا في المرجئة . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : شيخ يكتب حديثه ،
وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثقة. وكذلك
قال علي بن المديني، ويعقوب بن شيبان، والنسائي ، وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: وهو في
عداد من يجمع حديثه ، ولا أرى بروايته بأسا. وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : هرب من
الكوفة لما ظهرت دعوة بني العباس إلى واسط فقتل مع ابن هبيرة، يقولون: إن
أبا جعفر قطع لسانه ثم قتله، وله عقب بالكوفة. روى له البخاري في "الأدب"
والباقون (٣).

٩. خالد بن يحيى بن صفوان السلمي ، أبو محمد الكوفي، سكن مكة. قال أحمد
بن حنبل: ثقة أو صدق، ولكن كان يرى شيئا من الإرجاء ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٣١٦/٦ - ٣٢٣، وذيل ميزان الاعتدال، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي

(ت ٨٠٦هـ)، المحقق: علي محمد معوض وعادل أحمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١ - ١٩٩٥م: ٨٠/١

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٦٩/٧ - ٢٧٩، وميزان الاعتدال: ٥٩٥/١. قلت: لم أجد له أي رواية عند مسلم لا
منفردة ولا مقرونة حسب بحثي.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٨٣/٨ - ٨٩

نمير : صدوق إلا أن في حديثه غلطا قليلا . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : ليس بذاك المعروف، محله الصدق . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : ليس به بأس . وذكره ابنُ حِبَّانٍ في "الثقات" . روى له أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (١) .

١٠ . ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني المرهبي ، أَبُو عُمَرَ الكوفي ، قال الأزدي : يتكلمون فيه، كان مرجئا . قال أبو بكر الأثرم ، عَن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ : ما بحديثه بأس . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثقة . وكذلك قال النَّسَائِيُّ ، وابنُ خَرَّاشٍ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صدوق . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : كان مرجئا . وَقَالَ شَرِيكٌ ، عَن مَغِيرَةَ : سلم ذر عَلَى إِبرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فلم يرد عليه ؛ لأنه كان يرى الإرجاء . روى له الجماعة (٢) .

١١ . سالم بن عجلان الأفطس ، تابعي مشهور . وثقه بعضهم . وقال أحمد : ما أصلح حديثه ! وهو مرجئ . وقال أبو حاتم : صدوق مرجئ . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : صالح . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صدوق ، وكان مرجئا ، نقي الحديث . وقال النَّسَائِيُّ : ليس به بأس ، وكان مع بني أمية ، فلما ولي بنو العَبَّاسِ أرسلوا إِلَيْهِ رجلا - وَهُوَ فِي مَسْجِدِ حِرَانَ - فَأَخْرَجَهُ إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ فَضْرَبَ عُنُقَهُ . روى له البخاري ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه (٣) .

١٢ . سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي ، خراساني الأصل . قال عثمان بن سَعِيدِ الدارمي ، عَن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثقة . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : هُوَ عِنْدِي إِلَى

(١) ينظر : تهذيب الكمال : ٣٥٩/٨-٣٦٢ . قلت : بل روى له البخاري في الصحيح في اثنين وعشرين موضعا .

وابو داود في موضع واحد وكذا الترمذي في موضع واحد .

(٢) ينظر : تهذيب الكمال : ٥١١/٨-٥١٣ ، وميزان الاعتدال : ٣٢/٢ . قلت : لم أجد من خرج له غير النسائي في

ثلاثة مواضع ، وابن ماجه في موضع واحد .

(٣) ينظر : تهذيب الكمال : ١٦٤/١٠-١٦٨ ، وميزان الاعتدال : ٢١٢/٢-٢١٣ .

الصدق ما هو. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : محله الصدق. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
يَزِيدِ الْمُفْرِيِّ: كَانَ مَرَجئًا. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: صدوق، يذهب إلى الإرجاء. وَقَالَ
النَّسَائِي: ليس به بأس. وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِي : حسن الحديث، وأحاديثه
مستقيمة. روى له أبو داود والنسائي (١).

١٣. شبابة بن سوار المدائني. قَالَ زَكْرِيَّا السَّاجِي : صدوق يدعو إلى الإرجاء،
كَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عَلَيْهِ. وَقَالَ الطَّيَالِسي، عن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثقة
وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ : كَانَ ثِقَةً صَالِحَ الْأَمْرِ فِي الْحَدِيثِ، وَكَانَ مَرَجئًا. وَقَالَ
سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْبِرْدَعِي : قِيلَ لِأَبِي زُرْعَةَ فِي أَبِي مَعَاوِيَةَ وَأَنَا شَاهِدٌ: كَانَ يَرَى
الْإِرْجَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ. قِيلَ: فَشِبَابَةُ بْنُ سَوَارٍ أَيْضًا؟ قَالَ: نَعَمْ.
قِيلَ: رَجَعَ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ (٢). وشبابة يحتج به في
كتب الإسلام، ثقة، روى له الجماعة (٣).

١٤. طلق بن حبيب العابد، من صلحاء التابعين إلا أنه كان يرى الإرجاء، قال أبو
زرعة: سمع من ابن عباس رضي الله عنهما، وهو ثقة مرجئ. قال أبو حاتم :
صدق في الحديث، وكان يرى الإرجاء. روى له البخاري في "الأدب"،
والباقون (٤).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٥٤/١٠-٤٥٧.

(٢) وهذا يؤكد ما ذكرناه في التمهيد بان الإرجاء غير المحمود والذي ترد به رواية الراوي، هو من كان يعتقد ان
الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان ولا يدخل العمل بالاركان في مسماه، فلا تضر مع الإيمان معصية،
فشبابة بن سوار رجع عن هذا المعتقد، فقبلت روايته بشروطها .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٤٣/١٢-٣٤٩، وميزان الاعتدال: ٢/٢٦١.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٥١/١٣-٤٥٤، وميزان الاعتدال: ٢/٣٤٥.

١٥. عاصم بن كليب الجرمي الكوفي. كان من العباد الأولياء لكنه مرجئ. قال أبو بكر الأثرم ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: لَا بَأْسَ بِحَدِيثِهِ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثِقَةٌ. وَكَذَلِكَ قَالَ النَّسَائِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَالِحٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ". اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَرَوَى لَهُ فِي كِتَابِ "رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ" وَفِي "الْأُدْبِ" وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ (١).

١٦. عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحماني الكوفي، قال عبد الله بن أحمد الدورقي ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثِقَةٌ، وَأَبُوهُ ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدِ الْآجَرِيِّ ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ: كَانَ دَاعِيَةً فِي الْإِرْجَاءِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ثِقَةٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ". وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ فِيهِ وَفِي أَبِيهِ: وَهَذَا مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُمَا. رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ، وَالْبَاقُونَ، سِوَى النَّسَائِيِّ (٢).

١٧. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ الْحَوِيثِ الْأَنْصَارِيِّ الزَّرْقِيُّ ، أَبُو الْحَوِيثِ الْمَدَنِيُّ ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ : مَرْجُؤُةُ الْمَدِينَةِ أَبُو الْحَوِيثِ ، حَدَّثَنِي الثَّقَةُ عَنْ مَالِكٍ ، قَالَ : لَا تَنَاطَكُوهَ ، يَعْنِي : لَعَلَّةُ الْإِرْجَاءِ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِذَلِكَ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" . وَقَالَ : وَهُوَ الَّذِي يَرُوي عَنْهُ شُعْبَةُ وَيَقُولُ أَبُو الْحَوِيثِ . رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣).

١٨. عبد العزيز بن أبي رواد ، قال يحيى بن سليم : كان يرى الإرجاء. وقال أحمد بن حنبل : رجل صالح الحديث، وكان مرجئاً وليس هو في التثبت مثل غيره.

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٣٧/١٣-٥٣٩، وميزان الاعتدال: ٣٥٦/٢

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٥٢/١٦ - ٤٥٥، وميزان الاعتدال: ٥٤٢/٢. قلت: بل خرج له البخاري أيضا في موضع واحد .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٤١٤/١٧-٤١٧

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صَدُوقٌ ،
ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ ، مُتَعَبِدٌ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : وَفِي
بَعْضِ أَحَادِيثِهِ مَا لَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ . اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي "الصَّحِيحِ" ، وَرَوَى لَهُ
الْبَاقُونَ سِوَى مُسْلِمٍ (١) .

١٩ . عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ ، وَيُقَالُ : طَارِقُ الْمَعْلَمِ ، أَبُو أُمِيَّةَ الْبَصْرِيُّ ، قَالَ
ابْنُ حَبَانَ : كَثِيرُ الْوَهْمِ فَاحِشُ الْخَطَأِ . فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ مِنْهُ بَطُلَ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ .
وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ الْحَرَبِيُّ : يَرَى الْإِجْزَاءَ ، غَيْرَهُ أَوْثَقُ مِنْهُ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ أَبِي أُمِيَّةَ ، فَقَالَ :
بَصْرِيُّ نَزَلَ مَكَّةَ ، وَكَانَ مُعَلِّمًا ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي الْمَخَارِقِ ، وَكَانَ ابْنُ عُبَيْنَةَ
يَسْتَضَعِفُهُ . قُلْتُ لَهُ : هُوَ ضَعِيفٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، عَنْ يَحْيَى :
حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، قَالَ : قَالَ أَيُّوبُ : لَا تَأْخُذُوا عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ
أَبِي أُمِيَّةَ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِثِقَةٍ . اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ ، وَرَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِي "الْمَتَابَعَاتِ" ،
وَأَبُو دَاوُدَ فِي كِتَابِ "الْمَسَائِلِ" ، وَالْبَاقُونَ (٢) .

٢٠ . عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي رِوَادٍ . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١٣٦/١٨-١٤٠، و ميزان الاعتدال: ٢/٢٢٨

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٥٩/١٨-٢٦٥ . قلت خرج له الترمذي وابن ماجه فقط. فإذا كان الراوي بهذا الضعف الذي بينه الأئمة فكيف يستشهد به البخاري ويذكره مسلم في المتابعات ويخرج له الترمذي وابن ماجه ؟ ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بما يأتي: أما البخاري، فلم يبنه من أمره على شيء فدل أنه عنده على الاحتمال، لأنه قد قال في "التاريخ": كل من لم أبين فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر، فلا يحتمل كذا قال الحافظ عبد الله بن أحمد الإشبيلي في تهذيب الكمال: ٢٦٥/١٨ . وأما مسلم فقد بين جرحه في صدر كتابه: ٢١/١ فقال: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ ، وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : قَالَ مَعْمَرٌ : مَا رَأَيْتُ أَيُّوبَ اغْتَابَ أَحَدًا قَطُّ إِلَّا عَبْدَ الْكَرِيمِ يَعْنِي أَبَا أُمِيَّةَ ، فَإِنَّهُ ذَكَرَهُ ، فَقَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ : " كَانَ غَيْرَ ثِقَةٍ ، لَقَدْ سَأَلَنِي عَنْ حَدِيثِ لِعِكْرِمَةَ ، ثُمَّ قَالَ : سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ " . وأما الترمذي فقد بين ضعفه بعد ذكر روايته ٢٧٦/٤ فقال: (وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي عَبْدِ الْكَرِيمِ الْمُعَلِّمِ ، مِنْهُمْ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ) . وأما ابن ماجه فقد خرج له لانه توسع في الشروط التي اشترطها وتساهل فيها، فدخل الرواة الضعاف في سننه، والله اعلم .

أبي رواد ثقة ، وكان فيه غلو في الإرجاء، وكان يقول: هؤلاء الشكاك. وَقَالَ
عَبَّاسُ الدُّورِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. زَادَ عَبْدُ اللَّهِ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَزَادَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: كَانَ يَرُوي
عَنْ قَوْمٍ ضَعْفَاءَ، وَكَانَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِحَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَكَانَ يَعلَنُ بِالْإِرْجَاءِ.
قَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لَا يَرَى الْإِرْجَاءَ، وَمَا غَلَا عَبْدُ الْعَزِيزِ فِي
الْإِرْجَاءِ حَتَّى نَشَأَ ابْنَهُ عَبْدَ الْمَجِيدِ، وَكَانَ عَبْدُ الْمَجِيدِ رَأْسًا فِي الْإِرْجَاءِ. وَقَالَ
النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ثَقَّةٌ ، رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ مَقْرُونًا
بِغَيْرِهِ، وَالباقون سوى البخاري (١).

٢١. عثمان بن غياث ثقة، لكنه مرجئ. قاله أحمد. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ
وَالنَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ .
رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ (٢).

٢٢. علي بن الحسن بن شقيق بن دينار العبدي ، قال أبو داود: سمعت أحمد،
وقيل له: علي بن الحسن بن شقيق؟ قال: لم يكن به بأس إلا أنهم تكلموا فيه
في الإرجاء، وقد رجع عنه. وَقَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مَصْعَبٍ الْمُرُوزِيُّ : كَانَ عَلِيُّ بْنُ
الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ جَامِعًا، وَكَانَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ يَعدُ مِنْ أَحْفَظِهِمْ لَكِتَابِ ابْنِ
المبارك، وكان من أروى الناس عن ابن عيينة . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٧١/١٨ - ٢٧٦، وميزان الاعتدال: ٦٤٨/٢ - ٦٥١. بل خرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه فقط . ولم يخرج له البخاري ولا مسلم ولا النسائي . بل يذكر النسائي أحيانا عبد العزيز بن أبي رواد وهذا هو الاب المذكور في الترجمة المتقدمة بالرقم (١٨) وأحيانا فقط ابن أبي رواد .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٧٣/١٩ - ٤٧٤، وميزان الاعتدال: ٥١/٣. ومما يلاحظ ان ابن حبان من المتساهلين في التوثيق فإذا ورد (وثقه ابن حبان) فالمراد أن جهالة عينه قد انتفت ولم يُعلم فيه جرح فهو معدل، وهذا مسلك متسع خالف فيه جمهور أهل الحديث .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٧١/٢٠ - ٣٧٣.

٢٣. علي بن الحسين بن واقد المروزي. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث^(١). وقال النسائي: ليس به بأس. وقال العقيلي: مرجئ. وذكره ابن حبان في الثقات. روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم في مقدمة كتابه، والباقون^(٢).
٢٤. عمر بن ذر الهمداني. كان واعظا بليغا. قال أبو حاتم: كان صدوقا، وكان مرجئا لا يحتج بحديثه هو مثل يونس بن أبي إسحاق. وقال في موضع آخر: كان رجلا صالحا محله الصدق. وقال يعقوب بن سفيان: حدثنا أبو عاصم عن عمر بن ذر كوفي ثقة مرجئ. وقال ابن خراش: كوفي صدوق من خيار الناس، وكان مرجئا. روى له ابن ماجه في "التفسير" والباقون سوى مسلم^(٣).
٢٥. عمر بن عامر السلمي أبو حفص البصري القاضي. ذكره ابن خلفون في كتاب "الثقات" وقال: قد تكلم في مذهبه ونسب إلى الإرجاء. وقال أحمد - في رواية ابنه عبد الله - : ثبت في الحديث إلا أنه كان مرجئا. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: ليس به بأس، ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". روى له مسلم، والنسائي^(٤).
٢٦. عمرو بن مرة الجملي الإمام الحجة أبو عبد الله الكوفي الضير. قال سعيد بن أبي سعيد الأراطي: سئل أحمد بن حنبل عن عمرو بن مرة فزكاه. وقال إسحاق

(١) من المعلوم لدى اهل العلم ان ابا حاتم من المتعنتين في الجرح، قال الذهبي بعد ان قسم من تكلم في الرجال أقساما: (قسم منهم متعنت في التوثيق، متنبت في التعديل يعمز الراوي بالغلطتين والثلاث، فهذا إذا وثق شخصا فعص على قوله بنواجذك، وتمسك بتوثيقه، وإذا ضعف رجلا فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولم يوثق ذلك الرجل أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد، فهذا هو الذي قالوا: لا يقبل منه الجرح إلا مفسرا)، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - بيروت، ط٤ لسنة ١٩٩٠م: ص١٧٢.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠٧/٢٠ - ٤٠٨.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال: ١٩٣/٣.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠٣/٢١ - ٤٠٧. وميزان الاعتدال: ٧٨/١٠.

بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، ثِقَةٌ، كَانَ يَرَى
الْإِرْجَاءَ. وَقَالَ مَسْعَرٌ: لَمْ يَكُنْ بِالْكَوْفَةِ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو بْنِ مَرَّةٍ. رَوَى لَهُ
الْجَمَاعَةُ (١).

٢٧. عُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ الْهَذَلِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ. قَالَ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ
عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثِقَةٌ. وَالنَّسَائِيُّ.
وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخِلَافَةَ رَحَلَ إِلَيْهِ عُونُ بْنُ عَبْدِ
اللَّهِ، وَأَبُو الصَّبَاحِ مُوسَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، وَعُمَرُ بْنُ ذَرٍّ فَكَلَّمُوهُ فِي الْإِرْجَاءِ
وَنَازَرُوهُ فَزَعَمُوا أَنَّهُ وَافَقَهُمْ وَلَمْ يَخَالَفَهُمْ فِي شَيْءٍ مِنْهُ. وَكَانَ ثِقَةً، كَثِيرَ الْإِرْسَالِ.
رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى الْبَخَارِيِّ (٢).

٢٨. الْفَضْلُ بْنُ دَكِينٍ، أَبُو نَعِيمٍ. قَالَ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقِيلَ
لَهُ: فَوَكَيْعٌ وَأَبُو نُعَيْمٍ؟ قَالَ: أَبُو نُعَيْمٍ أَعْلَمُ بِالشُّيُوخِ وَأَنْسَابِهِمْ وَبِالرِّجَالِ، وَوَكَيْعٌ
أَفْقَهُ. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: أَبُو نُعَيْمٍ ثِقَةٌ، ثَبَتَ، صَدُوقٌ. قَالَ أَحْمَدُ: أَبُو نُعَيْمٍ
يَزَاحِمُ بِهِ ابْنَ عُيَيْنَةَ. فَنَازَرَهُ إِنْسَانٌ فِيهِ وَفِي وَكَيْعٍ فَجَعَلَ يَمِيلُ إِلَى أَنْ يَزْعَمَ أَنَّهُ
أَثْبَتَ مِنْ وَكَيْعٍ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: وَأَيُّ شَيْءٍ عِنْدَ أَبِي نَعِيمٍ مِنَ الْحَدِيثِ وَوَكَيْعٍ
أَكْبَرُ رِوَايَةٍ وَحَدِيثًا؟ فَقَالَ: هُوَ عَلَى قَلَّةٍ رِوَايَتُهُ أَثْبَتَ مِنْ وَكَيْعٍ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ
الْدِّمَشْقِيُّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ أَثْبَتَ مِنْ رَجُلَيْنِ: أَبِي نَعِيمٍ،
وَعَفَانَ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣٢/٢٢-٢٣٧. ميزان الاعتدال: ٢٨٨/٣.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٥٣/٢٢-٤٦١.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٩٧/٢٣-٢٢٠، جاء في ميزان الاعتدال: ٣٥٠/٣ في ترجمة الفضل بن دكين: (حافظ
حجة إلا أنه يتشيع من غير غلو ولا سب. قال ابن الجنيد الختلي: سمعت ابن معين يقول: كان أبو نعيم إذا
ذكر إنسانا فقال هو جيد وأثنى عليه فهو شيعي، وإذا قال: فلان كان مرجئا فاعلم أنه صاحب سنة لا بأس به

٢٩. القاسم بن الفضل الحداني . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَنَانَ الْقَطَانَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ
بْنَ مَهْدِيٍّ وَذَكَرَ الْقَاسِمُ بْنُ الْفَضْلِ الْهَدَنِيَّ، فَقَالَ: كَانَ مِنْ قَدَمَاءِ أَشْيَاخِنَا وَمَعَ
ذَلِكَ مِنْ أَثْبَتِهِمْ. وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ثِقَةٌ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
مَهْدِيٍّ: الْقَاسِمُ مِنْ مَشَايِخِنَا الثَّقَاتِ. وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ:
ثِقَةٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجِرِيُّ ،
عَنْ أَبِي دَاوُدَ: مَرَجْنَةُ الْبَصْرَةِ: عَبْدُ الْكَرِيمِ أَبُو أُمِيَّةَ، وَعَثْمَانُ بْنُ غِيَاثٍ، وَالْقَاسِمُ
بْنُ الْفَضْلِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ". رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "الأدب"،
وَالْبَاقُونَ^(١) .

٣٠. القاسم بن معن بن عبد الرحمن الهذلي ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ
بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ: ثِقَةٌ، رَوَى عَنْهُ ابْنُ مَهْدِيٍّ، وَكَانَ عَلَى قِضَاءِ
الْكُوفَةِ، وَكَانَ لَا يَأْخُذُ عَلَى الْقِضَاءِ أَجْرًا. وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ
مَعِينٍ: كَانَ رَجُلًا نَبِيلًا. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صَدُوقٌ، ثِقَةٌ، وَكَانَ أَرَوَى النَّاسَ
لِلْحَدِيثِ وَالشَّعْرِ، وَأَعْلَمَهُ بِالْعَرَبِيَّةِ وَالْفِقْهِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْآجِرِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ
عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ فَقَالَ: كَانَ ثِقَةً، يَذْهَبُ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْإِرْجَاءِ، سَمِعْتُ قَتِيبَةَ
يَقُولُهُ. رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ^(٢) .

٣١. قَيْسُ بْنُ مُسْلِمِ الْجَدَلِيِّ الْعَدَوَانِيُّ ، أَبُو عَمْرٍو الْكُوفِيُّ . عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ:
قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ أَثْبَتَ مِنْ أَبِي قَيْسٍ، وَكَانَ قَيْسٌ مَرَجْنًا. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ

قلت - الذهبي - : هذا قول دال على أن يحيى كان يميل إلى الإرجاء، وهو خير من القدر بكثير). والذي يبدو لي أن كلام ابن معين في الفضل بن دكين فيه نظر وينبغي أن يتأمل، خصوصاً أنه يناقض قوله السابق: (ما رأيت أثبت من رجلين: أبي نعيم، وعفان) .

(١) ينظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٢٣/٤١٠ - ٤١٤، وميزان الاعتدال: ٣/٣٧٧ .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣/٤٤٩ - ٤٥١ .

مرجئاً. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ. وَقَالَ

النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ وَكَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (١).

٣٢. مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ التَّمِيمِيِّ السَّعْدِيِّ أَبُو مَعَاوِيَةَ الضَّرِيرِ. أَحَدُ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ

الثَّقَاتِ. قَالَ الْحَاكِمُ: احْتَجَّ بِهِ الشَّيْخَانُ. وَقَالَ مَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ: سَأَلْتُ يَحْيَى

بْنَ مَعِينٍ: مَنْ أَثْبَتَ أَصْحَابَ الْأَعْمَشِ؟ قَالَ: بَعْدَ سَفْيَانَ وَشُعْبَةَ: أَبُو مَعَاوِيَةَ

الضَّرِيرِ. وَقَالَ الْعَجَلِيُّ: كُوفِي ثِقَةٌ. وَكَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ، وَكَانَ لَيْنَ الْقَوْلِ، يَعْنِي

فِيهِ. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ: كَانَ مِنَ الثَّقَاتِ وَرَبَّمَا دَلَسَ، وَكَانَ يَرَى الْإِرْجَاءَ.

فِيَقَالُ: إِنْ وَكَيْعًا لَمْ يَحْضُرْ جَنَازَتَهُ لِذَلِكَ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ:

صَدُوقٌ، وَهُوَ فِي الْأَعْمَشِ ثِقَةٌ، وَفِي غَيْرِهِ فِيهِ اضْطِرَابٌ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٢).

٣٣. مَسْعَرُ بْنُ كِدَامِ بْنِ ظَهِيرِ بْنِ عَبِيدَةَ الْهَلَالِيِّ، أَبُو سَلْمَةَ الْكُوفِيِّ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ

الْجَوْهَرِيُّ: كَانَ شُعْبَةَ، وَسَفْيَانَ إِذَا اخْتَلَفْنَا قَالَ: أَذْهَبُ بِنَا إِلَى الْمِيزَانِ

مَسْعَرٍ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا نَعِيمٍ يَقُولُ: كَانَ مَسْعَرُ شَكَكََا فِي

حَدِيثِهِ، وَلَيْسَ يَخْطِئُ فِي شَيْءٍ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي

شَيْبَةَ عَنْ وَكَيْعٍ: شَكَكَ مَسْعَرُ كَيْفَيْنِ رَجُلًا. وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ:

كَانَ ثِقَةً خِيَارًا حَدِيثُهُ أَهْلُ الصَّدُوقِ. وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى

بْنَ مَعِينٍ: ثِقَةٌ. وَلَمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي كِتَابِ «الثَّقَاتِ» قَالَ: كَانَ مَرَجَّئًا، ثَبَتَا

فِي الْحَدِيثِ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٣).

٣٤. مَصْعَبُ بْنُ الْمَقْدَامِ الْخَنْعَمِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ، قَالَ الْمَفْضَلُ بْنُ غَسَّانٍ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٨٣-٨١/٢٤

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١٣٣-١٢٣/٢٥، وميزان الاعتدال: ٥٧٥/٤

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦٩-٤٦١/٢٧، وإكمال تهذيب الكمال: ١٥٨/١١. قلت: خرج له فقط البخاري في

موضع، وأبو داود في موضعين، والنسائي في موضعين.

الغلابي عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَبُو الْحَسَنِ الدَّارِقُطَنِي : ثقة. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : لا بأس بِهِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صالح. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ عَنْ أَبِيهِ : ضعيف . وذكره ابنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ الْأَوْدِيِّ عَنْهُ : كنت أرى رأيَ الإِرجاءِ فرأيتُ فِي منامي كأن فِي عيني صليبا فتركته! . روى له مسلم، والتِّرْمِذِيُّ، والنَّسَائِيُّ وابن ماجه (١).

٣٥ . يونس بن بكير بن واصل الشيباني الكوفي الحمال. أحد أئمة الأثر والسير. قال عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : كان صدوقا . وقال أبو حاتم: محله الصدق. قال ابن معين أيضا: ثقة إلا أنه مرجئ يتبع السلطان . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : ليس بالقوي. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : ضعيف. وذكره ابنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" . استشهد به البخاري في "الصحيح"، وروى له في كتاب "القراءة خلف الإمام" وغيره، وروى له الباقرن سوى النَّسَائِيِّ (٢).

المطلب الثاني

الرواة من القدرية الذين تقبل رواياتهم انفرادا او استشهادا حسب شروطهم :

١ . أبان بن يزيد العطار أبو يزيد ، قال العجلي: بصري ثقة، وكان يرى القدر، ولا يتكلم به، وفي موضع آخر: ليس بالقوي. قال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ثبت في كل المشايخ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثقة، كان يحيى بن سعيد يروي عنه. وَقَالَ النَّسَائِيُّ : ثقة . خرج له البخاري استشهادا وهو ثقة ، روى له الجماعة ، سوى ابن ماجه (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦-٤٣/٢٨

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٩٣/٣٢-٤٩٧، وميزان الاعتدال: ٤٧٧/٤-٤٧٨. قلت: خرج له البخاري استشهادا، وأبو داود والتِّرْمِذِيُّ وابن ماجه . ولم يخرج له مسلم ولا النَّسَائِيُّ.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٦-٢٤/٢

٢. إسماعيل بن بشر بن منصور السليمي ، قال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن إسماعيل بن بشر فقال: صدوق، وكان قدريا ، ذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب "الثقات"، روى له النسائي في "اليوم والليلة" (١).

٣. أشعث بن سوار الكندي النجار الكوفي قاضي الأهواز الأثرم. قال الآجري: قيل لأبي داود: أشعث بن سوار عن ابن زياد؟ قال: لا أعرفه. وفي موضع آخر: كان يرى القدر ، وقال عبد الله الدورقي . عن يحيى بن معين: أشعث بن سوار ثقة . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : أشعث بن سوار أمثل في الحديث من محمد بن سالم، ولكنه على ذلك ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة : لين . وقال النسائي والدارقطني : ضعيف . وقال أبو أحمد بن عدي : ولأشعث بن سوار روايات عن مشايخه، وفي بعض ما ذكرت يخالفونه وفي الجملة يكتب حديثه . روى له البخاري في "الأدب"، ومسلم في "المتابعات" والباقون سوى أبي داود (٢).

٤. برد بن سنان الشامي ، أبو العلاء الدمشقي، مولى قريش ، قال أبو حاتم: كان صدوقا، وكان قدريا، وقال عباس الدوري عن يحيى: ليس بحديثه بأس، وكان شاميا نزل البصرة: قيل: كم كان حديثه؟ قال: نحو من مئتي حديث. وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس . وقال أبو زرعة: لا بأس به . روى له البخاري، في "الأدب" والباقون، سوى مسلم (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٩/٣-٥١، وإكمال تهذيب الكمال: ١٥٦/٢ . قلت: خرج له أبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٦٤/٣ - ٢٧٠، وإكمال تهذيب الكمال: ٢٣٥/٢ .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٣/٤ - ٤٦ .

٥. ثور بن يزيد بن زياد الكلاعي ، ويُقال: الرحبي ، أبو خالد الشامي الحمصي. قَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَانَ يَقُولُ: مَا رَأَيْتُ شَامِيًا أَوْثَقَ مِنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: كَانَ قَلْبُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، يَعْنِي ثَوْرَ بْنَ يَزِيدٍ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: ثَوْرُ بْنُ يَزِيدِ الْكَلَاعِيِّ، كَانَ يَرَى الْقَدْرَ، وَكَانَ أَهْلُ حَمَصَ نَفْوَهُ، وَأَخْرَجُوهُ مِنْهَا، لِأَنَّهُ كَانَ يَرَى الْقَدْرَ، وَلَيْسَ بِهِ بِأَس. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ حَافِظٌ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ، سِوَى مُسْلِمٍ (١).

٦. حرب بن ميمون الأنصاري أبو الخطاب الأكبر البصري مولى النضر بن أنس بن مالك. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: سَمِعْتُ أَبِي وَسئِلُ عَنْ حَرْبِ بْنِ مَيْمُونٍ فَقَالَ: ضَعِيفٌ، وَحَرْبُ بْنُ مَيْمُونِ الْأَنْصَارِيِّ ثِقَةٌ (٢). وَقَالَ السَّاجِي: وَمِنْهُمْ حَرْبُ بْنُ مَيْمُونِ الْأَصْغَرَ ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ عِنْدَهُ مَنَاقِيرٌ ، وَالْأَكْبَرَ صَدُوقٌ. حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يُونُسَ، ثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثَنَا حَرْبُ بْنُ مَيْمُونٍ - وَكَانَ قَدْرِيًا - رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي التَّفْسِيرِ (٣).

٧. حسان بن عطية المحاربي ، مولاهم، أبو بكر الشامي. وَقَالَ حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ثِقَةٌ. وَكَذَلِكَ قَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ. وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: كَانَ قَدْرِيًا. وَقَالَ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤/٤١٨-٤٢٨، وميزان الاعتدال: ٣٧٤/١

(٢) قال المزي: (قَالَ عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ: حَرْبُ بْنُ مَيْمُونِ الْاَكْبَرَ أَبُو الْخَطَّابِ، وَحَرْبُ بْنُ مَيْمُونِ الْأَصْغَرَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ صَاحِبُ الْأَعْمِيَّةِ، قَالَ: وَهَذَا مِمَّا وَهَمَ فِيهِ الْبَخَارِيُّ، وَأَوَّلُ مَنْ نَبَهَنِي عَلَى ذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ، وَقَالَ لِي: إِنَّ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ تَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَجَعَلَ الْأَثْنَيْنِ وَاحِدًا، وَقَالَ لِي: مَنْ هَا هُنَا نَسْتَدِلُّ عَلَى أَنَّ مُسْلِمًا تَبِعَ الْبَخَارِيَّ، وَأَنَّهُ نَظَرَ فِي عِلْمِهِ فَعَمِلَ عَلَيْهِ) . تهذيب الكمال: ٤/٥٣٤

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٥/٥٣١-٥٣٨، وإكمال تهذيب الكمال: ٤/٢٧ .

العجلي : شامي ثقة. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الْجَوْزَجَانِي : كَانَ مِمَّنْ يَتَوَهَّمُ عَلَيْهِ الْقَدْرُ. رَوَى
لَهُ الْجَمَاعَةُ (١).

٨. الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ الْبَصْرِيِّ أَبُو سَلَمَةَ . قَالَ النَّسَائِيُّ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ وَضَعْفَهُ أَحْمَدُ
وَأَبْنُ مَعِينٍ وَأَبُو حَاتِمٍ وَأَبْنُ الْمَدِينِيِّ . وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ : يَرُوي أَحَادِيثَ لَا
يُرَوِّيها غَيْرُهُ، عَلَى أَنْ يَحْيَى الْقَطَانَ وَابْنَ الْمُبَارِكِ قَدْ رَوَى عَنْهُ، وَنَاهِيكَ بِهِ
جَلَالَةُ أَنْ يَرُوي عَنْهُ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. وَذَكَرَهُ أَبُو حَاتِمٍ بْنُ حَبَانَ فِي
"الثقات". قَالَ أَبُو دَاوُدَ كَانَ قَدْرِيَا . رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ
مَاجَه (٢).

٩. حَفْصُ بْنُ غِيْلَانَ الْهَمْدَانِيُّ، وَقِيلَ: الرَّعِينِيُّ الْحَمِيرِيُّ، أَبُو مَعِيدِ الدَّمَشْقِيِّ : قَالَ
الْأَجْرِيُّ: سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ يَقُولُ: أَبُو مَعِيدٍ كَانَ يَرَى الْقَدْرَ، لَيْسَ بِذَلِكَ، دَمَشْقِي .
وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَكَذَلِكَ قَالَ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ دَحِيمٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : صَدُوقٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
يَكْتُبُ حَدِيثَهُ وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ. وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ : أَبُو مَعِيدٍ مِنْ ثَقَاتِ أَهْلِ الشَّامِ
وَفَقَهَاةِهِمْ (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٦/٣٤-٤٠، وميزان الاعتدال: ١/٤٧٩.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٦/١٤٥-١٤٧، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أحمد بن عبد الله بن
أبي الخير الخرزجي (ت ٩٢٣هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر -
حلب / بيروت، ط ٥، ١٤١٦ هـ: ٧٨/١.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٧/٧٠-٧٣، والتراجم الساقطة: ١/٢٥٦. قلت: خرج له النسائي وابن ماجه في
موضوعين.

١٠. زكريا بن أبي زائدة ، وقيل: هبيرة بن ميمون ، أبو يحيى الهمداني . قَالَ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَبِيهِ: ثِقَةٌ حَلُوُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ، عَنْ يَحْيَى : صَالِحٌ . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : صَوِيلِحٌ يَدْلُسُ كَثِيرًا عَنِ الشَّعْبِيِّ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثِقَةٌ . وَفِي «كِتَابِ الْأَجْرِيِّ» عَنْ أَبِي دَاوُدَ: زَكْرِيَا أَعْلَى مِنْ أَخِيهِ بِكَثِيرٍ ، وَكَانَ يَرَى الْقَدْرَ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (١) .

١١. زكريا بن إسحاق المكي . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ ، وَأَبُو حَاتِمٍ ، وَالنَّسَائِيُّ : لَا بَأْسَ بِهِ . وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ : قَلْتُ لَهُ يَعْنِي لِأَبِي دَاوُدَ: زَكْرِيَا بْنُ إِسْحَاقَ قَدْرِي؟ قَالَ : تَخَافُ عَلَيْهِ؟ قَلْتُ : هُوَ ثِقَةٌ . قَالَ : ثِقَةٌ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٢) .

١٢. سعيد بن أبي عروبة واسمه مهران العدوي . أَبُو النُّضْرِ البَصْرِيُّ . قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ كَانَ قَدْرِيًّا . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَالنَّسَائِيُّ : ثِقَةٌ . زَادَ أَبُو زُرْعَةَ : مَأْمُونٌ . وَقَالَ ابْنُ قَانَعٍ : خَلَطَ فِي آخِرِ عَمْرِهِ وَكَانَ أَعْرَجٌ يَرْمَى بِالْقَدْرِ . وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : كَانَ يَقُولُ بِالْقَدْرِ وَيَكْتُمُهُ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٣) .

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٥٩/٩-٣٦٣، وإكمال تهذيب الكمال: ٦٦/٥ . قلت: بل خرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، سوى البخاري .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٥٦/٩-٣٥٨، وميزان الاعتدال: ٧١/٢ .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١١-٥/١١، وإكمال تهذيب الكمال: ٣٢٩/٥، وميزان الاعتدال: ١٥١/٢ .

١٣. سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ الْأَزْدِيُّ، وَيُقَالُ: النَّصْرِيُّ، مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَيُقَالُ:
أَبُو سَلَمَةَ الشَّامِيِّ، ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ ^(١)، وَقَالَ: كَانَ مِنْ
أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَتَحَوَّلَ إِلَى الشَّامِ، فَنَزَلَ دِمَشْقَ وَكَانَ قَدْرِيًّا. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ
الدِّمَشْقِيُّ قَلْتُ لِأَبِي مَسْهَرٍ: كَانَ سَعِيدُ بْنُ بَشِيرٍ قَدْرِيًّا؟ قَالَ: مَعَاذَ اللَّهِ! وَعَنْ
دَحِيمٍ: كَانَ مَشِيخَتَنَا يَقُولُونَ: هُوَ ثَقَّةٌ، لَمْ يَكُنْ قَدْرِيًّا. وَعَنْ بَقِيَّةٍ قَالَ: سَأَلْتُ
شُعْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ بَشِيرٍ، فَقَالَ: ذَاكَ صَدُوقُ اللِّسَانِ. رَوَى لَهُ الْأَرْبَعَةُ ^(٢).
١٤. سَيْفُ بْنُ سَلِيمَانَ، وَيُقَالُ: ابْنُ أَبِي سَلِيمَانَ الْمَخْزُومِيِّ. قَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ
بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: كَانَ
عِنْدَنَا نَبَاتًا مِمَّنْ يَصْدُقُ وَيَحْفَظُ. وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الدِّمَشْقِيُّ: ثَبِتَ. وَقَالَ أَبُو
حَاتِمٍ: لَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ، فَقَالَ: ثَقَّةٌ. قَلْتُ:
يَرْمَى بِالْقَدْرِ. قَالَ: أَعْلَمَهُ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثَقَّةٌ ثَبِتَ. وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ:
حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالكَثِيرِ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ. رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ سِوَى التِّرْمِذِيِّ ^(٣).
١٥. شَبَلُ بْنُ عَبَادِ الْمَكِّيِّ الْقَارِيَّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: لَهُ نَحْوُ
عَشْرِينَ حَدِيثًا. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيهِ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي
خَيْثَمَةَ، وَعَبَّاسُ الدُّورِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ أَحَبُّ

(١) معنى الطبقة الخامسة عند ابن سعد كما جاء في الطبقات الكبرى: (الطبقة الخامسة في من قبض رسول الله ﷺ وهم أحداث الأسنان. ولم يغز منهم أحد مع رسول الله ﷺ. وقد حفظ عامتهم ما حدثوا به عنه. ومنهم من أدركه ورآه ولم يحدث عنه شيئاً). الجزء المتمم لطبقات ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد بن صامل السلمي، مكتبة الصديق - الطائف، ط ١ - ١٩٩٣ م: ١٠٩/١

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٤٨/١٠-٣٥٦، بل لم يخرج له النسائي في السنن.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٢٠/١٢-٣٢٣، وإكمال تهذيب الكمال: ١٩٣/٦، وميزان الاعتدال: ٢٥٥/٢.

إلي من ورقاء. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ ، عَنْ أَبِي دَاوُدَ: ثَقَّةٌ إِلَّا أَنَّهُ يَرَى

القدر. روى له البُخَارِيُّ، وأبو داود، والنَّسَائِيُّ، وابن ماجه في "التفسير" (١).

١٦. شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي، وقيل: الليثي أبو عبد الله

المدني. قال الساجي: كان يرى القدر. وقال عَبَّاسُ الدُّورِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ،

وَالنَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: كَانَ ثَقَّةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَبُو

أَحْمَدَ بْنَ عَدِي: وَشَرِيكَ رَجُلٌ مَشْهُورٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، حَدَّثَ عَنْهُ مَالِكٌ وَغَيْرُ

مَالِكٍ مِنَ الثَّقَاتِ، وَحَدِيثُهُ إِذَا رَوَى عَنْهُ ثَقَّةٌ فَلَا بَأْسَ بِرِوَايَتِهِ إِلَّا أَنْ يَرَوَى عَنْهُ

ضَعِيفٌ. روى له الجماعة، التِّرْمِذِيُّ فِي "الشمائل" (٢).

١٧. شيبان بن فروخ . وهو شيبان بن أَبِي شَيْبَةَ الحِطِّي، مولاهم، أبو مُحَمَّدٍ

الإبلي. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ يَرَى الْقَدْرَ وَاضْطَرَّ النَّاسَ إِلَيْهِ بِأَخْرَجِهِ. قَالَ أَبُو

إِبْرَاهِيمَ أَحْمَدَ بْنَ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ أَبُو

زُرْعَةَ: صَدُوقٌ. روى له النَّسَائِيُّ (٣).

١٨. عباد بن راشد التميمي البصري البزاز . قال إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزْجَانِي

عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: شَيْخٌ ثَقَّةٌ، صَدُوقٌ صَالِحٌ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ

حَنْبَلٍ عَنْ أَبِيهِ: عِبَادُ بْنُ رَاشِدٍ: أَثْبَتَ حَدِيثًا مِنْ عِبَادِ بْنِ مَيْسَرَةَ الْمَنْقَرِيِّ. وَقَالَ

عَبَّاسُ الدُّورِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: حَدِيثُهُ لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَلَكِنَّهَا تَكْتَبُ. وَقَالَ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٥٦/١٢-٣٥٨

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٧٥-٤٧٧، وإكمال تهذيب الكمال: ٦/٢٥٤

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٩٨-٦٠١، وميزان الاعتدال: ٢/٢٨٥، قلت: بل خرج له مسلم في ٨٦ موضعا،

وكذا خرج له أبو داود في سننه . ولم يخرج له النسائي .

الأزدي: تركه يحيى بن سعيد وكان صدوقا ، قال ابن خلفون: يقال إنه كان يرى القدر . روى له البخاري مقرونا بغيره، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه (١).
١٩ . عباد بن منصور الناجي أبو سلمة البصري. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْقَطَانَ ، قَالَ جَدِي: عِبَادُ بْنُ مَنْصُورٍ ، ثِقَةٌ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ حَدِيثَهُ لِرَأْيِ أَخْطَأَ فِيهِ ، يَعْنِي الْقَدْرَ . وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، وَابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : لَيْسَ بِشَيْءٍ . وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ : وَهُوَ فِي جُمْلَةٍ مِنْ يَكْتَبُ حَدِيثَهُ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : وَسَأَلْتَهُ يَعْنِي ابْنَ الْمَدِينِيِّ عَنْهُ فَقَالَ : ضَعِيفٌ عِنْدَنَا وَكَانَ قَدْرِيَا . اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ : وَرَوَى لَهُ الْأُرْبَعَةَ (٢).

٢٠ . عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن محمد وقيل ابن شراحيل، السامي، القرشي، البصري، قال أبو بكر بن أبي خيثمة ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ، وَأَبُو زُرْعَةَ : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صَالِحُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" ، وَقَالَ : كَانَ مَتَقْنَا فِي الْحَدِيثِ ، قَدْرِيَا غَيْرَ دَاعِيَةٍ إِلَيْهِ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٣).

٢١ . عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله الأنصاري، أبو الفضل، ويُقال: أبو حفص، المدني . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ ، عَنْ أَبِيهِ : ثِقَةٌ ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ : كَانَ سَفِيَانُ يَضَعُفُهُ مِنْ أَجْلِ الْقَدْرِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : كَانَ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يُوَثِّقُهُ . وَكَانَ سَفِيَانُ الثَّوْرِيُّ يَضَعُفُهُ . قُلْتُ : مَا تَقُولُ أَنْتَ فِيهِ ؟ قَالَ : لَيْسَ بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ . وَهُوَ صَالِحٌ . وَقَالَ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١٤/١١٦-١١٩، وإكمال تهذيب الكمال: ٧/١٦٦ .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١٤/١٥٦-١٦١، وإكمال تهذيب الكمال: ٧/١٨٣، وميزان الاعتدال: ٢/٣٧٦، قلت: استشهد به البخاري وخرج له الباقر.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٦/٣٥٩-٣٦٣، وميزان الاعتدال: ٢/٥٣١

أَبُو أَحْمَدَ بْنِ عَدِي : أَرْجُو إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ يَكْتُبُ حَدِيثَهُ. وَذَكَرَهُ ابْنُ
جِبَّانٍ فِي كِتَابِ "النَّقَاتِ". اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ، وَرَوَى لَهُ
الْبَاقُونَ^(١).

٢٢. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ كِنَانَةَ، الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ
الْمَدَنِيُّ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: كَانَ يَرِي الْقَدْرَ، وَلَمْ يَحْمَلْ عَنْهُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ.
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: صَالِحُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ
سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ: لَيْسَ بِهِ
بَأْسٌ. وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنِ عَدِي: فِي حَدِيثِهِ بَعْضُ مَا يَنْكُرُ، وَلَا يَتَّبَعُ عَلَيْهِ،
وَالْأَكْثَرُ مِنْهُ صَاحِحٌ، وَهُوَ صَالِحُ الْحَدِيثِ، كَمَا قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ. اسْتَشْهَدَ بِنِ
الْبُخَارِيِّ فِي "الصَّحِيحِ"، وَرَوَى لَهُ فِي "الْأَدَبِ"، وَرَوَى لَهُ الْبَاقُونَ^(٢).

٢٣. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصَمِ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصَمِ، وَيُقَالُ: ابْنُ عَمْرٍو
الْأَصَمِ، أَبُو بَكْرٍ الْعَبْدِيُّ. قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ،
كَانَ يَكُونُ بِالْمَدَائِنِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، مَا بِحَدِيثِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ
سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: كَانَ يَرِي الْقَدْرَ. وَذَكَرَهُ ابْنُ جِبَّانٍ فِي كِتَابِ "النَّقَاتِ"
رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ حَدِيثًا، وَالنَّسَائِيُّ حَدِيثًا^(٣).

٢٤. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ الدَّمَشْقِيِّ الزَّاهِدِ. قَالَ يَعْقُوبُ بْنُ شَيْبَةَ:
اِخْتَلَفَ أَصْحَابُنَا فِيهِ، فَأَمَّا يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، فَكَانَ يَضْعُفُهُ، وَأَمَّا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ
فَكَانَ حَسَنَ الرَّأْيِ فِيهِ، وَكَانَ ابْنُ ثَوْبَانَ رَجُلٌ صَدُوقٌ، لَا بَأْسَ بِهِ. وَقَالَ الدَّارِمِيُّ،

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤١٦/١٦-٤٢٠، وميزان الاعتدال: ٥٣٩/٢

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٥١٩/١٦-٥٢٥، وميزان الاعتدال: ٥٤٦/٢

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٣٣/١٦-٥٣٧، وميزان الاعتدال: ٦٠٢/٢

عَنْ دَحِيمٍ: ثَقَّةٌ، يَرْمَى بِالْقَدْرِ، كَتَبَ إِلَيْهِ الْأَوْزَاعِيُّ، فَلَا أُدْرِي أَيَّ شَيْءٍ رَدَّ عَلَيْهِ.
وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: يَشُوبُهُ شَيْءٌ مِنَ الْقَدْرِ. وَتَغْيِيرُ
عَقْلِهِ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ. وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: كَانَ فِيهِ سَلَامَةٌ،
وَكَانَ مَجَابِ الدَّعْوَةِ، وَلَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، وَكَانَ عَلَى الْمِظَالِمِ بِبَغْدَادَ. رَوَى لَهُ
الْبُخَارِيُّ فِي "الْأَدَبِ"، وَغَيْرِهِ، وَالنَّسَائِيُّ فِي "الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"، وَالْبَاقُونَ سِوَى
مُسْلِمٍ^(١).

٢٥. عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ النَّيْمِيِّ مَوْلَاهُمُ الْمَدْنِيُّ الْفَقِيهَ
أَحَدَ الْأَعْلَامِ. وَثَقَّهُ ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ حَبَّانٍ وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ كَانَ يَرَى الْقَدْرَ
ثُمَّ رَجَعَ^(٢).

٢٦. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي لَيْبِدٍ أَبُو الْمَغِيرَةِ الْمَدْنِيِّ مَوْلَى الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقِ الثَّقَفِيِّ. قَالَ
ابْنُ عَدِيٍّ: مُتَعَبِدٌ يَرَى الْقَدْرَ. وَقَالَ السَّاجِيُّ: كَانَ صَدُوقًا غَيْرَ أَنَّهُ اتَّهَمَ بِالْقَدْرِ.
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ أَبِيهِ: مَدِينِي، وَكَانَ قَدَمَ الْكُوفَةِ، مَا أَعْلَمُ
بِحَدِيثِهِ بِأَسَا. وَقَالَ عَثْمَانُ الدَّارِمِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ:
صَدُوقٌ فِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَمَا فِي
بَابِ الرِّوَايَاتِ فَلَا بِأَسَ بِهِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ". رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ
مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ، وَالْبَاقُونَ سِوَى التِّرْمِذِيِّ^(٣).

٢٧. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَجِيحِ الْمَكِّيِّ، وَاسْمُهُ يَسَارُ النَّقْفِيُّ، صَاحِبُ التَّفْسِيرِ، قَالَ
أَبُو الْحَسَنِ الْمِيمُونِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ابْنُ أَبِي نَجِيحِ ثَقَّةٌ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١٧/١٢-١٨، وميزان الاعتدال: ٥٥١/٢. قلت: خرج له أبو داود والترمذي وابن ماجه .

(٢) ينظر: خلاصة تهذيب الكمال: ١/٢٤٠. قلت: خرج له الجماعة.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٥/٤٨٣-٤٨٥، وإكمال تهذيب الكمال: ٨/١٤٢. قلت: خرج له مسلم والنسائي وابن

خيار عباد الله . وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، وَعَبَّاسُ الدُّورِيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ
مَعِينٍ ، وَأَبُو زُرْعَةَ ، وَالنَّسَائِيَّ : ثِقَةٌ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ : سَأَلْتُ أَبِي
عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، أَحَبَّ إِلَيْكَ ، أَوْ خَصِيفٌ عَنْ مُجَاهِدٍ؟ فَقَالَ:
ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ أَحَبُّ إِلَيَّ ، إِنَّمَا يُقَالُ فِي ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ الْقَدْرُ ، وَهُوَ صَالِحُ
الْحَدِيثِ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (١) .

٢٨ . عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي الْحَجَّاجِ ، وَاسْمُهُ مَيْسِرَةُ الْمَنْقَرِيُّ ، أَبُو مَعْمَرِ الْمَقْعَدِ
الْبَصْرِيِّ . قَالَ ابْنُ شَيْبَةَ : كَانَ ثِقَةً ثَبَتًا ، صَحِيحُ الْكِتَابِ وَكَانَ يَقُولُ بِالْقَدْرِ .
وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ : كَانَ ثِقَةً حَافِظًا . قَالَ عَبْدُ
الرَّحْمَنِ : يَعْنِي إِنَّهُ كَانَ مَتَقِنًا . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خِرَاشٍ : كَانَ صَدُوقًا ،
وَكَانَ قَدْرِيًا . وَقَالَ الْعَجَلِيُّ : ثِقَةٌ وَكَانَ يَرَى الْقَدْرَ . رَوَى لَهُ الْبَاقُونَ (٢) .

٢٩ . عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ ذَكَوَانَ التَّمِيمِيِّ الْعَنْبَرِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو عُبَيْدَةَ التَّتُورِيِّ
الْبَصْرِيِّ . كَانَ قَدْرِيًا مَتَقِنًا فِي الْحَدِيثِ ، كَانَ شَعْبَةَ يَقُولُ : تَعْرِفُ الْإِتْقَانَ فِي قَفَاهُ
، وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : ثِقَةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : ثِقَةٌ صَدُوقٌ ، مِمَّنْ يَعِدُ مَعَ ابْنِ عَلِيَّةٍ ،
وَبَشْرِ بْنِ الْمَفْضَلِ وَوَهَيْبِ ، يَعِدُ مِنَ الثَّقَاتِ ، هُوَ أَثْبَتُ مَنْ حَمَادُ بْنُ سَلْمَةَ . وَقَالَ
النَّسَائِيُّ : ثِقَةٌ ثَبَتَ . وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ : كَانَ ثَقَدَ حِجَةَ . رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ (٣) .

٣٠ . عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءِ الْخَفَّافِ ، بَصْرِيِّ . يَكْنَى أَبُو نَصْرٍ . قَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ،
عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثِقَةٌ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ عِنْدَهُمْ ، وَهُوَ
يَحْتَمَلُ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ . وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ : سَأَلْتُ أَبِي

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢١٥-٢١٩، وميزان الاعتدال: ٥١٥/٢ . قلت: خرج له مسلم والترمذي والنسائي .
(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٥٣-٣٥٧ . خرج له مسلم وأبو داود فقط .
(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٧٨-٤٨٤ . وإكمال تهذيب الكمال: ٣٦٩/٨ . قلت: خرج له الجماعة سوى البخاري .

عنه؟ فقال: يكتب حديثه محله الصدق. والخفاف قيل كان يرى القدر، فلذلك قام من مسجده أبو سليمان الداراني الزاهد، ولم يصل خلفه. روى له البخاري في كتاب "أفعال العباد"، والباقون^(١).

٣١. عطاء بن أبي ميمونة، واسمه منيع البصري، أبو معاذ، قال عباس الدوري عن يحيى بن معين، وأبو زُرعة، والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح لا يحتج بحديثه، وكان قدريا. روى له الجماعة سوى الترمذي^(٢).

٣٢. العلاء بن الحارث بن عبد الوارث. قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثقة. قيل له: في حديثه شيء؟ قال: لا، ولكن كان يرى القدر. وقال علي بن المديني: ثقة. وقال أبو عبيد الآجري، عن أبي داود: ثقة، كان يرى القدر، تغير عقله. روى له الجماعة سوى البخاري^(٣).

٣٣. علي بن علي بن نجاد الرفاعي الشكري، أبو إسماعيل البصري. قال علي بن المديني، عن يحيى بن سعيد: كان يرى القدر. ولما ذكره العقيلي في كتابه قال: كان قدريا. وقال عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين، وأبو زُرعة: ثقة. وقال النسائي: لا بأس به. روى له البخاري في "الأدب"، والباقون سوى مسلم^(٤).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٠٩/١٨-٥١٦. وميزان الاعتدال: ٦٨٢/٢. قلت: خرج له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١١٧/٢٠-١١٩.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٧٨/٢٢-٤٨٣، وميزان الاعتدال: ٩٨/٣، قلت: خرج له أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. ومما ينبه له هنا: ان الرواية عنه تكون قبل التغير، اما الرواية عنه بعد تغير عقله فهي مردودة كما هو معلوم ومقرر.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٧٧-٧٢/٢١، وميزان الاعتدال: ١٤٧/٣.

٣٤. عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ الهمداني الوادعي الكوفي . قَالَ أَبُو بَكْرُ بْنُ أَبِي خَثِيمَةَ
عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثَقَّةٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ ، وَالنَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ أَبُو
عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ عَنْ أَبِي دَاوُدَ : عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ أَكْبَرُ مِنْ زَكْرِيَا ، وَعُمَرُ يَرَى
الْقَدْرَ . وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : زَكْرِيَا أَعْلَى مِنْ أَخِيهِ عُمَرُ بِكَثِيرٍ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ
فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ" . رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالنَّسَائِيُّ (١) .

٣٥. عمران بن مسلم القصير . أبوبكر . قال يحيى : وكان عمران يرى القدر . وقال
أبو حاتم : سمعت أبا زياد يقول : سمعت يحيى بن سعيد وذكر عنده عمران بن
مسلم ، فقال : كان مستقيم الحديث . وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه ،
وعباس الدوري عن يحيى بن معين ، وأبو داود : ثقة . وقال النسائي : ليس به
بأس . وقال ابن عدي : حسن الحديث ، وإنما ذكرته لأنه يروي أشياء لا يرويها
غيره ، ويفرد عنه قوم بتلك الأحاديث . روى له الجماعة سوى ابن ماجه (٢) .

٣٦. عمير بن هانئ العنسي ، أبو الوليد الدمشقي الداراني . قال أبو داود : كان
قدريا . وكان يسبح في كل يوم مئة ألف تسيحة (٣) . قال الحاكم أبو أحمد :
يقال : أدرك ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ . وقال العجلي : شامي ، تابعي ،
ثقة . وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" . روى له الجماعة (٤) .

(١) ينظر : تهذيب الكمال : ٣٤٨/٢١ - ٣٥٠ ، وميزان الاعتدال : ١٩٧/٣ . جاء في تهذيب الكمال : عُمَرُ زَكْرِيَا بْنُ
أَبِي زَائِدَةَ الهمداني ، والصواب عمر اخو زكريا كما جاء في الميزان .

(٢) ينظر : تهذيب الكمال : ٣٥١/٢٢ - ٣٥٣ ، وميزان الاعتدال : ٢٤٣/٣ . قلت : خرج له مسلم وأبو داود والترمذي
والنسائي .

(٣) الذي يبدو لي ان الارقام التي يذكرها العلماء في وصف حال العباد والزهاد ، انما يريدون المبالغة في الذكر
وليس حقيقة العدد ، بدليل : لو ضربنا ٢٤ ساعة في اليوم × ٦٠ دقيقة × ٦٠ ثانية = ٨٦٤٠٠ ، فلو خصصنا
لكل ثانية تسيحة - وهذا مستحيل - لكان الناتج اقل مما ذكر .

(٤) ينظر : تهذيب الكمال : ٣٨٨/٢٢ - ٣٩٠ ، وميزان الاعتدال : ٢٩٧/٣

٣٧. عوف بن أبي جميلة العبدي الهجري ، أبو سهل البصريّ المعروف بالأعرابي، ولم يكن أعرابياً، قال أحمد بن حنبل : ثقة، صالح الحديث. وقال إسحاق بن منصور ، عن يحيى بن معين: ثقة . وقال عنه أيضاً: كان عوف قديراً. وقال أبو حاتم : صدوق، صالح. وقال النسائي: ثقة، ثبت. وقال الوليد بن عتبة عن مروان بن معاوية: كان يسمى الصدوق . روى له الجماعة (١).

٣٨. عيسى بن ميمون المكي ، أبو موسى الجرشي المعروف بابن داية. قال عباس الدوري ، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم : ثقة. وقال أبو عبيد الأجرّي، عن أبي داود: أصحاب ابن أبي نجيح: عيسى الجرشي، وشبل ثقات إلا أنهم يرون القدر . روى له أبو داود في (الناسخ والمنسوخ) وفي (القدر) (٢).

٣٩. المبارك بن فضالة . وكان من علماء الحديث بالبصرة. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعت؟ يحيى بن معين: وسئل عن المبارك، فقال: ضعيف. وسمعته مرة أخرى يقول: ثقة. وقال معاوية بن صالح ، عن يحيى بن معين: ليس به بأس. وقال أبو زرعة : يدلّس كثيراً، فإذا قال: حدّثنا فهو ثقة. وكان يحيى القطان يحسن الثناء عليه. وقال أبو داود: شديد التدليس، فإذا قال حدثنا فهو ثبت. وقال ابن معين: قديري . استشهد به البخاري في "الصحيح"، وروى له في "الأدب". وروى له أبو داود، والترمذي، وابن ماجه (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٣٧/٢٢-٤٤١، وميزان الاعتدال: ٣/٣٠٥. قلت: خرج له الجماعة سوى البخاري .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦/٢٣-٤٨، وميزان الاعتدال: ٣/٣٢٧، قلت: خرج له الترمذي وابن ماجه .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٨٠/٢٧-١٩٠، وميزان الاعتدال: ٣/٤٣١.

٤٠. محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المخرمي، مولا هم المدني، أحد الأئمة الأعلام. قال يحيى بن كثير وغيره: سمعنا شعبة يقول: ابن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث. وقال أيضا: هو صدوق. وقال محمد بن عبد الله بن نمير: رمى بالقدر، وكان أبعد الناس منه. وقال المفضل بن غسان الغلابي: سألت يحيى بن معين عن محمد بن إسحاق، فقال: كان ثقة، وكان حسن الحديث. وقال حرمله بن يحيى، عن الشافعي: من أراد أن يتبحر في المغازي فهو عيال على محمد بن إسحاق. استشهد به البخاري في "الصحيح" وروى له مسلم في "المتابعات" واحتج به الباقر^(١).

٤١. محمد بن راشد المكحولي الشامي. قال أبو طالب ، عن أحمد بن حنبل: ثقة سمع من مكحول. وقال إسحاق بن منصور ، والمفضل بن غسان الغلابي ، وإبراهيم بن عبد الله بن الجنيد عن يحيى بن معين: ثقة. زاد ابن الجنيد: صدوق. وقال يعقوب بن سفيان : سألت عبد الرحمن بن إبراهيم عنه، فقال: كان يذكر بالقدر إلا أنه مستقيم الحديث. وقال أبو حاتم : كان صدوقا، حسن الحديث. وقال النسائي : ثقة. روى له الاربعة^(٢).

٤٢. محمد بن مسلم بن تدرس القرشي الأسدي ، أبو الزبير . قال ابن أبي خيثمة ، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال حرب بن إسماعيل : سئل أحمد بن حنبل عن أبي الزبير، فقال: قد احتمله الناس، وأبو الزبير أحب إلي من أبي سفيان لأن أبا الزبير أعلم بالحديث منه ، وأبو الزبير ليس به بأس. وقال الساجي: صدوق يهيم في الحديث، روى عنه عمرو بن دينار حديثا يحتج به القدرية، ولم يروه

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠٥/٢٤-٤٢٩، وميزان الاعتدال: ٤٦٩/٣.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١٨٦/٢٥-١٩١، وميزان الاعتدال: ٥٤٤/٣.

غيره، فأحسبه انهم بالقدر لروايته . وذكره ابنُ حِبَّانَ في كتاب "الثقات" ، وَقَالَ:
لم ينصف من قدح فيه، لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك
لأجله . روى له الجماعة إلا أن البخاري روى له مقرونا بغيره (١).

٤٣ . مسلم بن خالد الزنجي المكي الفقيه ، أبو خالد . قَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ وَأَبُو بَكْرِ
بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثَقَّةٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ
مَعِينٍ : وَأَبُو جَعْفَرِ النَّفِيلِيِّ ، وَأَبُو دَاوُدَ : ضَعِيفٌ . وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : لَيْسَ
بِشَيْءٍ . وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مَنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ . وَقَالَ أَبُو
حَاتِمٍ : لَيْسَ بِذَاكَ الْقَوِيِّ ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ ، يَكْتُبُ حَدِيثَهُ ، وَلَا يَحْتَجُّ بِهِ ، تَعْرِفُ
وَتَنْكَرُ . وَقَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ : حَسَنُ الْحَدِيثِ ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ . رَوَى لَهُ
أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ (٢) .

٤٤ . مسلمة بن علقمة المازني، أبو محمد البصري، إمام مسجد داود بن أبي
هند. قال الساجي: يحدث عن أبي داود بن هند مناكير، وكان قدريا قال عباس
الدُّورِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ : ثَقَّةٌ . وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ : لَا بَأْسَ بِهِ ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ :
صَالِحُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي كِتَابِ "الثقات"
رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي "فضائل الأنصار" ، والباقون سوى البخاري (٣) .

٤٥ . مكحول الشامي أبو عبد الله ، ويُقال: أبو أيوب، ويُقال: أبو مسلم. الدمشقي
الفقيه. قَالَ ابْنُ خِرَاشٍ : مَكْحُولٌ شَامِيٌّ صَدُوقٌ ، وَكَانَ يَرَى الْقَدْرَ . وَقَالَ مِرْوَانَ بْنَ

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٠٢/٢٦-٤١١، وإكمال تهذيب الكمال: ٣٣٩/١٠ .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٠٨/٢٧-٥١٤، وإكمال تهذيب الكمال: ١٠٢/٤ . ويلاحظ ان ابا داود عندما خرَّج
لمسلم بن خالد في موضعين وصفه بانه: ضعيف .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٦٥-٥٦٧، وإكمال تهذيب الكمال: ١٩٠/١١ . قلت: خرج له مسلم والترمذي
والنسائي وابن ماجه .

مُحَمَّدٌ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: لَمْ يَبْلُغْنَا أَنْ أَحَدًا مِنَ التَّابِعِينَ تَكَلَّمَ فِي الْقَدْرِ إِلَّا هَذَيْنِ
الرَّجُلَيْنِ (١) الْحَسَنُ وَمَكْحُولٌ، فَكَشَفْنَا عَنْ ذَلِكَ فَإِذَا هُوَ بَاطِلٌ. رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ
فِي كِتَابِ "الْقِرَاءَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ" وَالْبَاقُونَ (٢).

٤٦. موسى بن يسار الأسواري، وصوابه ابن سيار. قال العقيلي: كان يرى القدر.
وقال عَبَّاسُ الدُّورِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ
"النِّقَاتِ". اسْتَشْهَدَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي "الصَّحِيحِ"، وَرَوَى لَهُ فِي "الْأَدَبِ"، وَرَوَى لَهُ
الْبَاقُونَ سِوَى التِّرْمِذِيِّ (٣).

٤٧. هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، أبو بكر البصري. قال محمد بن سعد:
هشام الدستوائي، مولى بني سدوس، كان ثقة ثبتاً في الحديث، حجة إلا أنه
يرى القدر. روى له الجماعة (٤).

٤٨. الهيثم بن حميد الغساني، مولاهم، أبو أحمد، قال عبد الله بن أحمد بن
حنبل، عن أبيه: لا أعلم إلا خيراً. وقال الحسين بن الحسن الرازي، عن يحيى
بن معين: لا بأس به. وقال عثمان الدارمي، عن يحيى بن معين: ثقة. وعن
دحيم: ثقة، أعلم الناس بحديث مكحول فيما أعلم. وقال أبو داود: قدري،
ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. روى له الأربعة (٥).

(١) هكذا وردت في الكتاب بالنصب، ولعلها تصحفت، والصواب: (لم يبلغنا أن أحدا من التابعين تكلم في القدر إلا هذان الرجلان) لان الاستثناء مفرغ، فيعرب حسب الموقع من الجملة، وهنا فاعل (يبليغنا) فيرفع بالالفلاحة مثنى.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦٤-٤٧٤، وميزان الاعتدال: ١٧٧/٤

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٦٨-١٦٩، وميزان الاعتدال: ٢٢٧/٤. قلت: خرج له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٢١٥-٢٢٣

(٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٧٠-٣٧٣، وميزان الاعتدال: ٣٢١/٤

٤٩. الوضين بن عطاء بن كنانة بن عبد الله الخزاعي ، أبو كنانة، ويُقال: أبو عبد الله الدمشقي. قال عبد الله بن أحمد ، عن أبيه : ليس به بأس، كان يرى القدر. وقال أبو عبيد الأجرى عن أبي داود: صالح الحديث. قلت: هو قدرى؟ قال: نعم. وقال أبو أحمد بن عدي : ما أرى بأحاديثه بأسًا. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" روى له أبو داود، والنسائي في "مسند علي"، وابن ماجه (١).
٥٠. يحيى بن حمزة بن واقد الحضرمي، أبو عبد الرحمن الدمشقي ، قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: كان قدريا، وقال أبو عبيد الأجرى ، عن أبي داود: ثقة. قلت: كان قدريا؟ قال: نعم . وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس به بأس. وقال أبو حاتم : كان صدوقا. وقال النسائي : ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" . روى له الجماعة (٢).

المطلب الثالث

الرواة من المرجئة والقدرية الذين انفرد بالتخريج لهم احد رواة الكتب الستة :
هذه طائفة من الرواة الذين قالوا بالارجاء والقدر او اتهموا باحدهما ، ومع ذلك انفرد بالتخريج لهم احد رواة الكتب الستة ، وهؤلاء رواياتهم تخضع للشروط التي اشترطها الائمة لقبول المرويات ، فمنها تقبل في حالة الانفراد ، ومنها تقبل في حالة الاقتران ، ومنها ما ترد ، وهكذا حسب شروطهم توسعا وتقلصا . فانفراد احد رواة الكتب الستة بالتخريج لهم لا يعد توثيقا لهم ، فليعلم .

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٤٩/٣٠-٤٥٣، وميزان الاعتدال: ٣٣٤/٤ . لا بد من ملاحظة أن النسائي لم يخرج له في السنن بل في مسند علي .

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٧٨/٣١-٢٨٣

١. إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى - واسمه سمعان - الأسلمي، مولاهم، أبو إسحاق المدني، قال يحيى بن سعيد القطان: سألت مالكا عنه: أكان ثقة؟ قال: لا، ولا ثقة في دينه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: كان قدريا معتزليا جهميا، كل بلاء فيه. وقال أبو طالب أحمد بن حميد عن أحمد بن حنبل: لا يكتب حديثه، ترك الناس حديثه. كان يروي أحاديث منكورة، لا أصل لها، وكان يأخذ أحاديث الناس يضعها في كتبه. وقال علي ابن المديني عن يحيى بن سعيد: كذاب. وقال يحيى: كان فيه ثلاث خصال: كان كذابا، وكان قدريا، وكان رافضيا. روى له ابن ماجه^(١).

٢. إبراهيم بن يوسف بن ميمون بن قدامة، وقيل: ابن رزين الباهلي، أبو إسحاق البلخي المعروف بالماكياني، صاحب الرأي. كبير المحل عند أصحاب أبي حنيفة. قال أبو حاتم: لا يشتغل به. قلت - الذهبي -: هذا تحامل لأجل الإرجاء الذي فيه. وقد قال ابن حبان: ظاهره الإرجاء واعتقاده في الباطن السنة^(٢).

٣. أبو عاصم العباداني المرئي البصري، اسمه عبد الله بن عبيد الله، ويقال: ابن عبيد، ويقال: عبيد الله بن عبد الله. واعظ زاهد، إلا أنه قدري. قال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: لم يكن به بأس، صالح الحديث. وقال عمرو بن علي: كان صدوقا ثقة. وقال أبو زرعة: شيخ. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وقال أبو داود: لا أعرفه. وقال أبو جعفر العجلي: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: كان يخطئ. روى له ابن ماجه^(٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١٨٤/٢-١٩٢، وميزان الاعتدال: ٥٧/١. الذي يبدو لي أن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ترد روايته ليس لأجل القدر، وإنما لأجل الكذب.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٥١-٢٥٥، وميزان الاعتدال: ٧٦/١. قلت: خرج له النسائي.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٧/٣٤-٨، وميزان الاعتدال: ٤٥٨/٢.

٤. أحمد بن حرب النيسابوري الزاهد. قال الذهبي : له مناكير ولم يترك. قال ابن حبان: كان يدعو إلى الإرجاء، فبين للناس أمره (١).
٥. إسحاق بن الربيع البصريّ الأبلبي، أبو حمزة العطار ، كان شديد القول في القدر. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وكان حسن الحديث. روى له ابن ماجه حديثا واحدا (٢).
٦. إسحاق بن حازم المدني البزاز. قال صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه : ثقة. وكذلك قال عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين. وقال أبو حاتم : صالح الحديث. وقال أبو الفتح الموصلي الأزدي: قال يحيى: هو قدرى، وهو صدوق في الحديث. وقال أحمد بن حنبل: لا أعلم إلا خيرا، كان يرى القدر. روى له ابن ماجه (٣).
٧. بشر بن محمد السخيتاني ، أبو محمد . ذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب "الثقات"، وقال: كان مرجئا روى عنه: البخاري (٤).
٨. بلال بن سعد بن تميم الأشعري ، وقيل: الكندي، أبو عمرو. قال مروان بن محمد، عن سعيد بن عبد العزيز: رمي بلال بن سعد بالقدر، فأصبح فتكلم في قصصه . وذكره محمد بن سعد في الطبقة الرابعة من أهل الشام ، وقال: كان ثقة. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: تابعي ثقة. روى له البخاري في "الأدب" وأبو داود في "القدر" والنسائي في "المواعظ" (٥).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ٨٩/١ . قلت: خرج له النسائي فقط.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٢٣/٢ - ٤٢٤ .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٤١٧-٤١٨، وإكمال تهذيب الكمال: ٨٧/٢، وميزان الاعتدال: ١٩٠/١

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ١٤٥-١٤٦. قلت: خرج له البخاري فقط في أكثر من عشرين موضعا .

(٥) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٩١-٢٩٦. قلت: خرج له النسائي في السنن الكبرى في موضعين.

٩. حفص بن عبد الرحمن بن عمرو بن فروخ البلخي ، أبو عمر الفقيه المعروف بالنيسابوري، قال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: خراساني مرجئ، ولكنه صدوق . قال أبو حاتم : صدوق، وهو مضطرب الحديث، وحفص بن عبد الله أحسن حالا منه. وقال النسائي: صدوق. وذكره ابن حبان في "الثقات" روى له أبو داود في "القدر"، والنسائي (١).

١٠. خصيف بن عبد الرحمن الجزري الحراني، أبو عون . قال حنبل بن إسحاق، عن أحمد : ليس بحجة ولا قوي في الحديث. وقال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل : ضعيف الحديث. وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين : ليس به بأس. وقال أبو داود، عن يحيى بن معين : وأبو زرعة ، وأحمد بن عبد الله العجلي : ثقة. وقال أبو حاتم : صالح يخلط، وتكلم في سوء حفظه. وقال أحمد: تكلم في الإرجاء. وقال يحيى القطان: كنا نجتنب خصيفا. روى له الاربعة (٢).

١١. خلف بن أيوب العامري ، أبو سعيد البلخي. قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : سألته، يعني أباه - عنه، فقال: يروى عنه. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات" وقال ، كان مرجئا غاليا استحب مجانبه حديثه لتعصبه في الإرجاء، وبغضه من ينتحل السنن وقمعه إياهم جهده ، روى له الترمذي حديثا واحدا (٣) .

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٢/٧-٢٥. والتراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي بن قليج، تحقيق ودراسة: طلاب الماجستير. شعبة التفسير والحديث - جامعة الملك سعود، إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، دار المحدث، السعودية، ط١، ١٤٢٦ هـ: ٢٣٦.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٥٧/٨-٢٦١، وميزان الاعتدال: ٦٥٣/١. قلت: انفرد بالتخريج له أبو داود في موضع واحد فقط.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٧٣/٨-٢٧٥.

١٢. سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ، الْمَدَنِيِّ، قَالَ أَبُو مَعْمَرٍ الْقَطِيعِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: كَانَ سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ قَدْرِيًّا. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: هُوَ فِي نَفْسِهِ مُسْتَقِيمٌ، وَبَلِيَّتُهُ أَنَّهُ يَحْدُثُ عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ، وَلَا يَحْدُثُ عَنْ غَيْرِهِ، فَلَا أُدْرِي الْبَلَاءَ مِنْهُ أَوْ مِنْ أَخِيهِ؟. وَقَالَ ابْنُ عَدِي: عَامَّةٌ مَا يَرْوِيهِ غَيْرَ مُحْفُوظٍ، وَلَمْ أَرِ لِلْمُتَقَدِّمِينَ فِيهِ كَلَامًا إِلَّا أَنِّي ذَكَرْتَهُ لِأَبِينِ أَنْ رِوَايَاتِهِ عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَامَتَهَا لَا يَتَابِعُهُ أَحَدٌ عَلَيْهَا. رَوَى لَهُ ابْنُ مَاجَةَ^(١).

١٣. سَعِيدُ بْنُ أَوْسِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ بَشِيرِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ، أَبُو زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ، النَّحْوِيُّ الْبَصْرِيُّ. قَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّازِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: كَانَ صَدُوقًا. وَقَالَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيُّ: ثِقَةٌ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ: سَمِعْتُ أَبِي يَجْمَلُ الْقَوْلَ فِيهِ وَيَرْفَعُ شَأْنَهُ وَيَقُولُ: هُوَ صَدُوقٌ. وَلَمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ خَلْفُونَ فِي «الثَّقَاتِ»، قَالَ: تَكَلَّمَ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، وَكَانَ يَرَى رَأْيَ الْقَدْرِ فِيمَا ذَكَرُوا. رَوَى لَهُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثًا وَاحِدًا فِي تَفْسِيرِ «سُورَةِ الشُّعَرَاءِ»^(٢).

١٤. عُمَرُ بْنُ قَيْسِ الْمَاصِرِ، أَبُو الصَّبَاحِ بْنِ أَبِي مُسْلِمِ الْكُوفِيِّ، قَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ: ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدِ الْأَجْرِيِّ: سَأَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ عُمَرَ بْنِ قَيْسِ الْمَاصِرِ، قَالَ: مِنَ الثَّقَاتِ، وَأَبُوهُ أَشْهَرُ مِنْهُ وَأَوْثَقُ. قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْإِرْجَاءِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ يُقَالُ لَهُ: قَيْسُ الْمَاصِرِ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ «الثَّقَاتِ». رَوَى لَهُ الْبَخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ»، وَأَبُو دَاوُدَ حَدِيثًا وَاحِدًا^(٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١٠/٢٦١-٢٦٢، وميزان الاعتدال: ١٢٠/٢

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ١٠/٣٣٠-٣٣٧، وإكمال تهذيب الكمال: ٥/٢٥٨

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٢١/٤٨٤-٤٨٧.

١٥. غسان بن مضر الأزدي النمري ، أبو مضر البصريّ المكفوف، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: شيخ ثقة ثقة. وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين، وأبو عبد الرحمن النسائي: ثقة. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه، فقال: ثقة. أظن يحيى بن سعيد حدث عنه. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم: لا بأس به، صالح الحديث. وذكره ابن حبان في كتاب (الثقات). وقال عبد الصمد بن عبد الوارث: كان قدريا يسب شعبة. روى له النسائي حديثا واحدا (١).
١٦. الفضل بن عيسى الرقاشي ابن أخي يزيد الرقاشي. وهو بصري، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه: ضعيف. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: كان قاصا، وكان رجل سوء. قلت: فحديثه؟ قال: لا تسأل عن القدري الخبيث. وقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: سئل سفيان بن عيينة، فقال: لا شيء. وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، في حديثه بعض الوهن، ليس بقوي. روى له ابن ماجه (٢).
١٧. محمد بن عائذ الدمشقي. صاحب المغازي، قال إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد، عن يحيى بن معين: ثقة. وقال صالح بن محمد الحافظ: ثقة إلا أنه قدري. وقال أبو زرعة الرازي، عن دحيم: صدوق. وقال أبو زرعة في ذكر أهل الفتوى: محمد بن عائذ. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن ابن عائذ، فقال: هو كما شاء الله. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". روى له أبو داود، والنسائي (٣).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣/٣٣٥

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٣/٢٤٤-٢٤٨، وميزان الاعتدال: ٣/٣٥٦. قلت: خرج له ابن ماجه فقط حديثا واحدا.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٥/٤٢٧-٤٢٩، وميزان الاعتدال: ٣/٥٨٩. قلت: خرج له أبو داود حديثا واحدا ولم يخرج له النسائي.

١٨. محمد بن ميسر، أبو سعد الصغاني البلخي الضرير. قال أبو داؤد: قلت لأحمد بن حنبل: أبو سعد مُحَمَّد بن ميسر؟ قال: السيناني، هو صدوق. قال: ولكن كان مرجئاً. قلت: كتبت عنه؟ قال: نعم. وقال معاوية بن صالح، عن يحيى بن مَعِين: ضعيف. وقال عباس الدُّورِيُّ، عن يحيى بن مَعِين: كان مكفوفاً، وكان جهمياً، وليس هو بشيء، كان شيطاناً من الشياطين. وقال البخاري: فيه اضطراب. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا مأمون. وقال أبو زُرْعَةَ: كان مرجئاً، ولم يكن يكذب. وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: ضعيف. روى له الترمذي (١).

١٩. معبد الجهني البصري، قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن مَعِين: ثقة. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً في الحديث وكان أول من تكلم في القدر بالبصرة وكان رأساً في القدر قدم المدينة فأفسد بها ناساً. وذكره أبو زُرْعَةَ الرازي في "أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم". وقال الدَّارِقُطْنِيُّ: حديثه صالح ومذهبه ردي. روى له ابن ماجه حديثاً واحداً (٢).

٢٠. موسى بن أبي كثير الأنصاري، مولاهم، ويقال: الهمداني، أبو الصباح الكوفي، المعروف بموسى الكبير. قال عباس الدُّورِيُّ، عن يحيى بن مَعِين: ثقة، وهو مرجئ. وقال أبو زُرْعَةَ والبخاري: كان يرى القدر. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال في موضع آخر: يكتب حديثه، ولا يحتج به. روى له البخاري في "الأدب"، والنسائي حديثاً واحداً (٣).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٣٥/٢٦-٥٣٨، وميزان الاعتدال: ٥٢/٤.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٨/٢٤٤-٢٤٩.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٣٥/٢٩-١٣٩، وميزان الاعتدال: ٢١٨/٤.

٢١. النعمان بن المنذر الغساني ، ويُقال: اللخمي، أبو الوزير الدمشقي. قال أبو داود: كَانَ دَاعِيَةً فِي الْقَدْرِ وَضَعَ كِتَابًا يَدْعُو فِيهِ إِلَى قَوْلِ الْقَدْرِ. وَقَالَ عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ عَنْ دَحِيمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ : ثِقَةٌ زَادَ دَحِيمٌ: إِلَّا أَنَّهُ يَرْمِي الْقَدْرَ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوِيُّ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ". رَوَى لَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ (١).

٢٢. يوسف بن ميمون القرشي المخزومي ، ، أبو خزيمة الصباغ. قال أبو زُرْعَةَ : وَاهِي الْحَدِيثِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا، ضَعِيفٌ. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : مَنْكَرُ الْحَدِيثِ جَدًّا. وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: لَيْسَ بِثِقَةٍ. وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ : ضَعِيفٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ: قَدْرِي . رَوَى لَهُ أَبُو أَحْمَدَ بْنِ عَدِي أَحَادِيثًا، ثُمَّ قَالَ : وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ مَعَ مَا لَمْ أَذْكَرْهُ لِيُوسُفَ الصَّبَاغِ، مَا أَرَى بِهَا بَأْسًا. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثَّقَاتِ". رَوَى لَهُ بَنُ مَاجَةَ حَدِيثًا وَاحِدًا (٢).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦١/٢٩-٤٦٣، وميزان الاعتدال: ٤/٢٦٦، قلت: فقط أبو داود خرج له، دون النسائي.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٤٦٨/٣٢-٤٧٠، وميزان الاعتدال: ٤/٤٧٤.

المبحث الثالث

المبتدعون من المرجئة والقدرية الذين لم يخرج لهم الأئمة

في هذا المبحث الأخير الذي اختتم به بحثي تعرضت للرواة من المرجئة أو القدرية الذين لم يخرج لهم احد من أصحاب الكتب الستة أي رواية من مروياتهم ، ويرجع السبب إلى فساد معتقدتهم أو فحش غلطهم أو سوء حفظهم أو أسباب أخرى خفيت عليّ أثناء دراستي وبحثي كما في الترجمة (٥٤و٥) التالية فلا ادري لم لم يخرج له احد . وقسمته إلى مطلبين :

المطلب الأول

الرواة من المرجئة الذين لم يخرج رواياتهم أصحاب الكتب الستة:

١. إبراهيم بن رستم. عن حماد بن سلمة. قال ابن عدي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: كان يرى الإرجاء، ليس بذاك (١).
٢. أصرم بن حوشب، أبو هشام. قاضي همدان. قال يحيى: كذاب خبيث. وقال البخاري ومسلم والنسائي: متروك. وقال الدارقطني: منكر الحديث. وقال الفلاس: متردد يرى الإرجاء (٢).
٣. جواب بن عبيد الله التيمي. وثقه ابن معين. وضعفه ابن نمير. وقال الثوري: مررت بجرجان، وبها جواب التيمي فلم أعرض له يعني للإرجاء. قال ابن عدي: ليس لجواب من المسند إلا القليل، له مقاطيع في الزهد وغيره . روى له البخاري في كتاب "القراءة خلف الإمام "حديثاً واحداً تعليقا، والنسائي في مسند علي حديثاً واحداً (٣).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣١/١

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال: ٢٧٢/١

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٥٩/٥ - ١٦١، ميزان الاعتدال: ٤٢٦/١

٤. الصلت بن بهرام. قال أحمد: كوفي ثقة. وقال ابن عيينة: كان أصدق أهل الكوفة. وقال أبو حاتم: لا عيب له إلا الإرجاء. وكذا تكلم فيه أبو زرعة للإرجاء^(١).
٥. عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب أبو هاشم الهاشمي المدني أخو الحسن بن محمد. قال ابن عبد البر في كتاب الاستغناء: كان أبو هاشم عالما بكثير من المذاهب والمقالات وعالما بالحدثان وفنون من العلم ويقال: إنه أول من تكلم في الإرجاء، والله تعالى أعلم. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: ثقة. وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات". روى له الجماعة^(٢).
٦. عيسى بن مسلم الصفار. عن مالك: منكر الحديث. وذكره أحمد بن حنبل، وذكر قوله في الإرجاء، فقال: ذاك خبيث القول^(٣).
٧. نوح بن أبي مريم، واسمه مابنة، وقيل: يزيد بن جعونة المروزي، أبو عصمة. قال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَمُسْلِمٌ وَالدَّارِقُطْنِيُّ: متروك الحديث. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: منكر الحديث. روى له الترمذي في العلل، وابن ماجه في التفسير. ذكر محمد بن حمدويه السبخي في «تاريخ مرو»: غلب عليه الإرجاء وكلام أهل الرأي، ولم يكن بمحمود الرواية^(٤).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣١٧/٢. ولا ادري لماذا لم يخرج له احد من رواة الكتب الستة !!!

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٨٥/١٦ - ٨٧، وإكمال تهذيب الكمال: ١٨٣/٨. قلت: هذا سبق قلم من الإمام المزي رحمه الله، إذ لم يخرج له احد من أصحاب الكتب الستة .

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣٢٣/٣

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٥٦/٣٠ - ٦١، وإكمال تهذيب الكمال: ٩٥/١٢

المطلب الثاني

الرواة من القدرية الذين لم يخرج رواياتهم اصحاب الكتب الستة:

١. أحمد بن عبيد الله بن عمار المعروف بحمار العزيز، من رؤوس الشيعة. له عن عثمان بن أبي شيبة وغيره. قيل: كان قدريا^(١).
٢. إسحاق بن مُحَمَّد بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، واسمه صيفي بن عابد القرشي المخزومي المُسَيَّبِي المدني، والد مُحَمَّد بن إِسْحَاق المُسَيَّبِي. كان أحد القراء بالمدينة، وهو جليل القدر. وقال أبو الفتح الأزدي الموصلي: ضعيف يرى القدر. وقال الساجي: سئل عنه ابن معين فقال: «أفمن أسس بنيانه» الآية . روى له أبو داود^(٢).
٣. حكيم بن خدام . عن ابن جدعان. قال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. يرى القدر^(٣).
٤. حمزة بن نجیح ، أَبُو عَمَارَةَ، وَيُقَالُ: أَبُو عَمَارِ الْبَصْرِيِّ. قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ: ضَعِيفٌ. قُلْتُ: يَكْتُبُ حَدِيثَهُ؟ قَالَ: زَحْفًا. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْأَجْرِيُّ: سَأَلْتُ أَبَا دَاوُدَ عَنْهُ فَقَالَ: ثِقَةٌ. وَقَالَ أَبُو الْفَتْحِ الْأَزْدِيُّ: ضَعِيفٌ الْحَدِيثُ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ "الثقات"، وَقَالَ: كَانَ قَدْرِيًّا. رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "الأدب"^(٤).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ١/١١٨

(٢) ينظر: تهذيب الكمال: ٢/٤٧٣، وإكمال تهذيب الكمال: ٢/١١٢، وميزان الاعتدال: ١/٢٠٠، قلت: ليست له رواية عند أبي داود ولا عند غيره . أما التي عند مسلم وأبي داود فعن مُحَمَّد بن إِسْحَاق المُسَيَّبِي. وهذا ابنه وهو ثقة .

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال: ١/٥٨٥

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ٧/٣٤١-٣٤٢ . من المعروف لدى اهل العلم ان ابن حبان كان يقسو في الجرح، ويتساهل في التوثيق.

٥. خالد بن رباح الهذلي. عن الحسن : قدري . ذكره ابن عدي وقال: لا بأس به عندي. وقال ابن حبان: لا يحتج به. قدري كثير الخطأ^(١).
٦. الربيع بن برة. عن الحسن. قال العقيلي: قدري داعية، ولا مسند عنده^(٢).
٧. سليمان بن أرقم أبو معاذ البصري . قال يحيى بن معين: كان قدريا ، وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ يَحْيَى: ليس بشيء. وَقَالَ عَمْرُو بْنُ عَلِي: ليس بثقة، روى أحاديث منكورة. وَقَالَ مُحَمَّدُ الْأَنْصَارِيُّ: كانوا ينهوننا عنه ونحن شباب، وذكر عنه أمرا عظيما. وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: تركوه. وَقَالَ الْأَجْرِيُّ: سألت أبا داود عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمٍ، قَالَ: متروك الحديث. قلت لأحمد: روى سُلَيْمَانَ بْنُ أَرْقَمٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسٍ فِي التَّلْبِيَةِ. فَقَالَ: لا نبالي روى أو لم يرو^(٣).
٨. سليمان بن عمرو، أبو داود النخعي الكذاب. قال ابن حبان: أبو داود النخعي بغدادي، كان رجلا صالحا في الظاهر، إلا أنه كان يضع الحديث وضعا، وكان قدريا^(٤).
٩. صدقة بن عبد الله السمين، أبو معاوية الدمشقي. قَالَ أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: ليس بشيء، ضعيف الحديث . وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، وَمَعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، وَعُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَالْبُخَارِيُّ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَغَيْرِ

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ٦٣٠/١

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٣٩/٢

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٣٥١/١١-٣٥٥، وإكمال تهذيب الكمال: ٣٧/٦ . قلت: خرج له ابو داود والترمذي والنسائي، ولعل سائلا يسأل: لماذا أدرج هذا الراوي في هذا المكان، ولماذا خرج الأئمة لسليمان بن ارقم مع كل هذه الأقوال الجارحة من أئمة الحديث ؟ والجواب ان أبا داود خرج له في موضع واحد وبينهم سليمان، والترمذي خرج له ايضا وبين ضعفه، والنسائي خرج له وبين ان سليمان متروك الحديث. فتخرجهم مع بيان العلة يقضي على كل الشكوك وينقله من خانة المقبولين الى خانة المردودين .

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال: ٢١٦/٢ . وهذا يبدو لي أن سبب رد حديثه هو الوضع والكذب لا القدر .

واحد : ضعيف. وَقَالَ مسلم : منكر الحديث. وَقَالَ العقيلي، ضعيف الحديث، ليس بشيء، أحاديثه مناكير . وَقَالَ أبو حاتم ، عن دحيم: محله الصدق، غير أنه كان يشوبه القدر، وَقَالَ ابن عدي : أحاديثه منها ما يتابع عليه، وأكثرها مما لا يتابع عليه، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق. روى له الترمذي، والنسائي، وابن ماجه (١).

١٠ . عباد بن صهيب البصري، أحد المتروكين، قال البخاري والنسائي وغيرهما: متروك. وقال ابن حبان: كان قدريا داعية، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع (٢).

١١ . عبد الغني بن عبد الله بن نعيم بن همام القيني ، روى له أبو داود في "القدر"، عَنْ أَبِيهِ، قال: سألتني مكحول خلاء فأخيلته، فتشهد، ثم ذكر أنه رفع إلى الضحاك بن عبد الرحمن أنه رأس في القدرية (٣).

١٢ . عبدالله بن أحمد الفارسي. عن أبي بكر النجاد. قدري داعية ببغداد. قاله الخطيب (٤).

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ١٣٣/١٣-١٣٨، وميزان الاعتدال: ٣١٠/٢ . قلت: لعل سؤالا يرد: لماذا روى الترمذي والنسائي وابن ماجه لصدقة بن عبد الله السمين مع كل هذه الأقوال الجارحة من أئمة الجرح والتعديل؟ والجواب أن الترمذي خرج له في موضع واحد وقال: بأنه ليس بحافظ . والنسائي خرج له أيضا في موضع واحد وبين ضعفه، وابن ماجه خرج له في موضع واحد من غير بيان لحاله، فتخرجهم مع بيان العلة يقضي على كل الأوهام ما خلا ابن ماجه الذي توسع في شروطه .

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣٦٧/٢

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ١٨/٢٣٠-٢٣١

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال: ٣٩٠/٢

١٣. عبدالله بن جرير. عن ابن نمير. قدرى داعية. وله خبر باطل هو الآفة^(١).
١٤. عبد الله بن مرة المعري، قال ابن الطحان: كان قدريا^(٢).
١٥. عثمان بن مقسم البري، أبو سلمة الكندي، أحد الأئمة الأعلام على ضعف في حديثه. قال الفلاس: صدوق، لكنه كثير الغلط، صاحب بدعة. وقال عفان: كان عثمان البري يرى القدر، وعن سفيان بن عبد الملك، قال: سألت ابن المبارك عن عثمان البري فقال: كان قدريا، وأكثر ما جاء به لا يعرف^(٣).
١٦. عمرو بن عبيد بن باب ويقال: ابن كيسان التميمي مولاهم أبو عثمان البصري، من أبناء فارس، شيخ القدرية والمعتزلة. قيل لابن المبارك: لم رويت عن سعيد وهشام الدستوائي وتركتم عمرو بن عبيد ورأيهم واحد؟ فقال: كان عمرو يدعو إلى رأيه ويظهر الدعوة، وكان هذان ساكتين. وقال أبو الحسن الميموني، عن أحمد بن حنبل: ليس بأهل أن يحدث عنه. وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي: متروك الحديث، صاحب بدعة. وقال النسائي: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه. وقال ابن قتيبة: كان يرى القدر ويدعو إليه^(٤).

(١) ينظر: المصدر السابق: ٤٠٠/٢

(٢) ينظر: ذيل ميزان الاعتدال: ١٣٩/١

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال: ٥٦/٣

(٤) ينظر: تهذيب الكمال: ١٢٣/٢٢-١٣٥، وإكمال تهذيب الكمال: ٢٢٢/١٠

١٧. ليث بن أنس. قال الذهبي : عن ابن سيرين. مجهول. وقيل: كان قدريا صفريا،
فإنه أعلم^(١).

١٨. مبارك بن مجاهد المروزي. قال الذهبي : ضعفه قتيبة وغيره، ولم يترك. وكان
قدريا. وهو أبو الأزهر الخراساني. قال أبو حاتم: ما أرى بحديثه بأسا^(٢).

١٩. مُحَمَّد بن زائدة التَّمِيمِيّ ، ويُقال: التَّمِيمِيّ، أبو هشام الكوفي الصيرفي. قال أبو
حاتم : ليس بمعروف. وَقَالَ أَبُو عُبَيْدِ الْأَجْرِيّ، عَن أَبِي دَاوُدَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ
مَعِينٍ قَالَ: يَرَى الْقَدْرَ. رَوَى لَهُ مُسْلِمٌ فِيمَا ذَكَرَ أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايَ^(٣).

٢٠. معاوية بن عطاء. تكلم فيه. وقال العقيلي: كان يرى القدر، وفي حديثه
مناكير^(٤).

٢١. معلى بن هلال بن سويد الحضرمي، ويقال: الجعفي، أبو عبد الله، الكوفي
الطحان. قال أبو طالب ، عَن أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، حَدِيثُهُ مَوْضُوعٌ
كَذِبٌ. وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: هُوَ مِنَ الْمَعْرُوفِينَ
بِالْكَذِبِ، وَوَضَعَ الْحَدِيثَ. وَقَالَ عَبَّاسُ الدُّورِيِّ ، عَن يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: لَيْسَ بِثِقَّةٍ،
كَذَابٌ. وَقَالَ النَّسَائِيُّ: كَذَابٌ.

(١) ينظر: ميزان الاعتدال: ٤٢٠/٣ . والمقصود ب (صفريا) أي ينسب الى فرقة الصفرية وهي من الفرق التي
اختلف المؤرخون في نسبتها، والظاهر أنها تُنسب إلى عبد الله بن صفار التميمي، الذي كان مع نافع بن
الأزرق ثم انفصل عنه، وهم أقلُّ غلواً من الأزراقة، واشتهر عنهم عدم تكفير القعدة الموافقين لهم، ولم يكفروا
أصحاب الكبائر الذين ورد فيهم حدٌّ. انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن
إسماعيل بن إسحاق، أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ) المحقق: نعيم زرزور، المكتبة العصرية ط١ -
٢٠٠٥م: ٩٤/١

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٤٣٢/٣

(٣) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٠٧/٢٥-٢٠٨، وميزان الاعتدال: ٥٤٧/٣. بعد البحث الطويل لم أجد له أي رواية
في الكتب الستة حسب بحثي وجهدي .

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال: ١٣٦/٤

- وفي طبقات البرقي: عن يحيى بن معين: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، ولما ذكره في باب من رمي بالكذب قال: كان قدريا. روى له ابن ماجه (١).
٢٢. مهدي بن هلال، أبو عبد الله البصري. قال ابن معين أيضا: صاحب بدعة، يضع الحديث. وكان مهدي قدريا. قال ابن المديني: كان يتهم بالكذب (٢).
٢٣. نصر بن طريف، أبو جزء القصاب. قال ابن المبارك: كان قدريا، ولم يكن يثبت. وقال أحمد: لا يكتب حديثه. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال يحيى: من المعروفين بوضع الحديث (٣).
٢٤. الوليد بن الوليد بن زيد العنسي الدمشقي القلانسي، أبو العباس. قال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني وغيره: متروك. وقال صالح جزرة: قدري (٤).
٢٥. يزيد بن أبان الرقاشي، أبو عمرو البصري القاص من زهاد أهل البصرة، قال معاوية بن صالح، عن يحيى بن معين: ضعيف. وقال ابن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: رجل صالح وليس حديثه بشيء. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عن يزيد الرقاشي، فقال: رجل صالح.

(١) ينظر: تهذيب الكمال: ٢٨/٢٩٧-٣٠١، وإكمال تهذيب الكمال: ١١/٢٩٨. قلت: لم أجد له أي رواية لا عند ابن ماجه ولا عند غيره حسب بحثي .

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال: ٤/١٩٦. ذكره مسلم في مقدمة كتابه تعليقا .

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٤/٢٥١

(٤) ينظر: المصدر السابق: ٤/٣٥٠

وَقَالَ يَعْقُوبُ بْنُ سَفِيَانَ : فِيهِ ضَعِيفٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : كَانَ وَاعِظًا بِكَاءَ ، كَثِيرَ
الرِّوَايَةِ عَنِ أَنَسٍ بِمَا فِيهِ نَظَرٌ ، صَاحِبَ عِبَادَةٍ ، وَفِي حَدِيثِهِ ضَعْفٌ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ ،
وَالْحَاكِمُ أَبُو أَحْمَدَ : مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : وَالدَّارِقُطَنِيُّ ،
وَالْبُرْقَانِيُّ : ضَعِيفٌ . وَقَالَ : كَانَ ضَعِيفًا قَدْرِيًّا . رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "الْأَدَبِ" ،
وَالْتِّرْمِذِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ (١) .

**وبهذه الترجمة ينتهي بحثي وأختتمه بدعوة الإمام ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللهُ - إِذْ
يَقُولُ : (اللَّهُمَّ لَا تُعَدِّبْ لِسَانًا يُخْبِرُ عَنْكَ ، وَلَا عَيْنًا تَنْظُرُ إِلَى عُلُومٍ تُدَلُّ عَلَيْكَ ، وَلَا قَدَمًا
تَمْشِي إِلَى خِدْمَتِكَ ، وَلَا يَدًا تَكْتُبُ حَدِيثَ رَسُولِكَ ﷺ ، فَبِعِزَّتِكَ لَا تُدْخِلْنِي النَّارَ ، فَقَدْ عَلِمَ
أَهْلُهَا أَنِّي كُنْتُ أَدْبُ عَنْ دِينِكَ) (٢) . اللَّهُمَّ آمِينَ ، وَالآنَ إِلَى النَّتَاجِ .**

(١) ينظر: المصدر السابق: ٣٢/٦٤-٧٧. ويلاحظ أن الترمذي قد ضعف يزيد الرقاشي بعد ذكر الرواية .
(٢) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح (ت١٠٨٩هـ)
حققه: محمود الأرنؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط١ - ١٩٨٦

الخاتمة في النتائج

- بَعْدَ هَذِهِ الْجَوْلَةِ فِي بُطُونِ الْكُتُبِ وَمَحَاوَلَةِ الْإِفْتِيَّاسِ مِنْهَا ، يَبَيِّنُ لِي مَا يَلِي :
١. هذا البحث يبين مدى الجهد المتواصل والحديث من قبل علماء الحديث وخاصة علماء الجرح والتعديل وعلماء العلل؛ لصيانة حديث رسول الله ﷺ وحفظه من عبث العابثين، ودجل الوضاعين وكذب المفتريين .
 ٢. إن العدالة والأمانة ، والضبط والثقة هو كل ما يوجبه علماء الشريعة وعلى رأسهم علماء الحديث فيمن يروي أخبار النبي ﷺ ، وجعلهم يحتاطوم في تتبع أحوال الرواة ودراسة صفاتهم لمعرفة من تقبل روايته ومن لا تقبل.
 ٣. إن حكم المحدث الناقد على الراوي بجرحه أو تعديله إنما هو حكم اجتهادي استنباطي مبني على الخبرة المكتسبة ضمن ضوابط ومعايير ، لذا يقع فيه الاختلاف بين المحدثين كما يقع الاختلاف فيما هو اجتهادي بين الفقهاء وغيرهم من العلماء ، فلا غرابة إذا حكم ناقد بترك راو ، وحكم آخر باعتماده والرواية عنه . وكذا الحديث ضعيفا عند بعضهم ، صحيحا أو حسنا عند غيرهم .
 ٤. كون الراوي مبتدعا لا يُطعن في روايته إلا إذا كان يكذب أو كان داعية إلى بدعته.
 ٥. المعتمد أن الذي تُردّ روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشريعة معلوماً من الدين بالضرورة، واعتقد عكسه، وأما من لم يكن كذلك، ويكون ضابطا لما يرويه مع ورع هو تقواه فلا مانع من قبوله.
 ٦. في المبحث الاول وتحديدا في المطلبين الاولين استعرضت الرواة القائلين بالارجاء والقدر او متهما باحدهما واخرج لهم اصحاب الكتب الستة في الاصول او الشواهد، منفردين او مقترنين بغيرهم . وهذا فيه اشارة الى قبول رواياتهم وتجاوزهم القنطرة .

٧. في المطلب الثالث من المبحث الاول دمجت الرواة القائلين بالارجاء او القدر مع التركيز على افراد احد رواة الكتب الستة بالتخريج لهم ، بغض النظر عن قبول روايتهم او ردها . لذا ينبغي التريث في هذا المطلب وعدم قبول رواية المتروكين منهم ؛ لان افراد احد الائمة بالتخريج لهم لا يُعد توثيقا له مطلقا .
٨. عدد الرواة من المرجئة الذين تقبل رواياتهم افرادا أو استشهادا حسب شروطهم (٣٥) راويا، ومن القدرية (٥٠) راويا. ومن المرجئة والقدرية على حد سواء ولكن انفرد بالتخريج لهم احد رواة الكتب الستة (٢٢) راويا. أما عدد الرواة من المرجئة الذين لم يخرج لهم احد من أصحاب الكتب الستة (٧) راويا ، ومن القدرية (٢٥) راويا .

والحمد لله أولاً وآخراً :

﴿ سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَالَمِينَ ﴿١٨٢﴾ (١).

المصادر والمراجع

١. اختصار علوم الحديث ، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
الطبعة: الثانية ، د.س
٢. الاعتصام ، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) تحقيق: سليم بن عيد الهلالي ، دار ابن عفان، السعودية ،
الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٣. الأعلام ، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، ط ١٥ / ٢٠٠٢ م .
٤. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ) ، المحقق: عادل بن محمد -
أسامة بن إبراهيم ، الفاروق الحديثة ، ط ١ - ٢٠٠١ م.
٥. التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل البخاري ، دائرة المعارف العثمانية، حيدر
آباد - الدكن . د.ط ، د.س.
٦. تحرير علوم الحديث ، عبد الله بن يوسف الجديع ، مؤسسة الريان للطباعة
والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين
السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي ، دار
طبية.د.س

٨. التَّرَاجُمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَالِ تَهْذِيبِ الْكَمَالِ ، مغلطاي بن قليجالبكجري ،
تحقيق ودراسة: طُلابُ الماجستير ، شُعْبَةُ التَّفْسِيرِ وَالْحَدِيثِ - جامعة الملك
سعود ، إشراف: د. عَلِي بن عبد الله الصياح ، دار المحدث ، السعودية ،
ط١ ، ١٤٢٦ هـ.
٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو
الحجاج المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) المحقق: د. بشار عواد معروف ، مؤسسة
الرسالة - بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
١٠. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار ، محمد بن إسماعيل بن صلاح ،
الصنعاني، المعروف بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ) المحقق: صلاح بن محمد بن
عويضة ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ط١/١٩٩٧م.
١١. الثقات ، محمد بن حبان التميمي، أبو حاتم البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) دائرة
المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند ، الطبعة: الأولى،
١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣.
١٢. جامع الأصول في أحاديث الرسول، أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني
الجزري ابن الأثير (المتوفى ٦٠٦هـ)، تحقيق : عبد القادر الأرنبوط - النتمة
تحقيق بشير عيون، مكتبة الحلواني ومكتبة دار البيان، ط١
١٣. جامع الترمذي ، محمد بن عيسى بن سَورَةَ الترمذي، أبو عيسى (المتوفى:
٢٧٩هـ) ، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم
عطوة عوض ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ط٢ - ١٩٧٥ م .

١٤. الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه =
صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل البخاري ، المحقق: محمد زهير بن
ناصر ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد
الباقي) ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ .
١٥. الجزء المتمم لطبقات ابن سعد ، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي
بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ) تحقيق: محمد بن
صامل السلمي ، مكتبة الصديق - الطائف ، ط١ - ١٩٩٣ م .
١٦. خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال (وعليه إتحاف الخاصة
بتصحيح الخلاصة للعلامة الحافظ البارح علي بن صلاح الدين الكوكباني
الصنعاني) ، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخرجي
الأنصاري صفي الدين (المتوفى: بعد ٩٢٣هـ) ، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة ،
دار البشائر - حلب ، ط٥ ، ١٤١٦ هـ ..
١٧. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن
حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عبد المعيد ضان ، مجلس
دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند ، ط٢ ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م .
١٨. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن
أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) المحقق: عبد الفتاح أبو
غدة ، الناشر: دار البشائر - بيروت ، ط٤ لسنة ١٩٩٠ م .
١٩. ذيل ميزان الاعتدال ، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي
(المتوفى: ٨٠٦هـ) ، المحقق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبد الموجود ،
دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ - ١٩٩٥ م .

٢٠. سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ) المحقق:
شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز
الله ، دار الرسالة العالمية ، ط ١ - ٢٠٠٩ م .
٢١. سنن أبي داود ، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي
السَّجِسْتَانِي (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،
الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت .د.س
٢٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد
الحنبلي (المتوفى: ١٠٨٩هـ) حققه: محمود الأرنؤوط ، خرج أحاديثه: عبد
القادر الأرنؤوط ، دار ابن كثير، دمشق - بيروت ، ط ١ - ١٩٨٦ م .
٢٣. شرح العقيدة الطحاوية ، صدر الدين محمد بن علاء الدين علي بن محمد ابن
أبي العز الحنفي، الأذري الصالحي الدمشقي (المتوفى: ٧٩٢هـ) تحقيق: أحمد
شاكر ،وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط ١ - ١٤١٨ هـ .
٢٤. شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن (سلطان) محمد الملا
الهوري القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ) ، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم
نزار تميم، دار الأرقم - لبنان.
٢٥. ظفر الاماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني ، محمد عبد الحي
اللكنوي ، تحقيق عبد الفتاح ابو غدة ، مكتب المطبوعات الاسلامية - بيروت،
ط ٤ لسنة ١٤٢٩هـ.
٢٦. علم الرجال تعريفه وكتبه ، سيد عبد الماجد الغوري ، دار ابن كثير / دمشق
- بيروت ، ط السنة ٢٠٠٧م .

٢٧. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم ، ابن الوزير ، محمد بن إبراهيم بن علي (المتوفى: ٨٤٠هـ) حققه وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

٢٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ، دار المعرفة - بيروت ، ١٣٧٩ .

٢٩. فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي ، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) المحقق: علي حسين علي ، مكتبة السنة - مصر ، ط ١ / ٢٠٠٣ م.

٣٠. القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي ، بيروت - لبنان ، ط ٨ - ٢٠٠٥ م .

٣١. كتاب الضعفاء ، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) المحقق: أحمد بن إبراهيم ، مكتبة ابن عباس، ط ١ / ٢٠٠٥ م.

٣٢. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣٣. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم، الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ) المحقق: محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي - حلب ط ١ ، ١٣٩٦ هـ.

٣٤. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، ت:
حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي، القاهرة ، ١٩٩٤ م .
٣٥. المجموع شرح المذهب ((مع تكملة السبكي والمطيعي)) ، أبو زكريا محيي
الدين يحيى بن شرف النووي ، الناشر: دار الفكر .
٣٦. المذاهب التوحيدية والفلسفات المعاصرة ، د. محمد سعيد رمضان البوطي ،
دار الفكر - دمشق ، ط٢ لسنة ٢٠٠٩ م .
٣٧. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ ، مسلم
بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد
الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .د.س.
٣٨. المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو
القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) ، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي ،
مكتبة ابن تيمية - القاهرة ، الطبعة: الثانية .
٣٩. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح ، عثمان بن عبد
الرحمن، أبوعمر، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)
المحقق: نور الدين عتر ، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت ،
سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
٤٠. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن
إسحاق ، أبي موسى الأشعري (المتوفى: ٣٢٤هـ) المحقق: نعيم زرزور ،
المكتبة العصرية ط١ - ٢٠٠٥م: ٩٤/١

٤١. مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين
(المتوفى: ٣٩٥هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، عام
النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٢. الملل والنحل ، أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني
(المتوفى: ٥٤٨هـ) مؤسسة الحلبي ، د.ط ، د.س.

٤٣. ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن
عثمان بن قَإِيمَاز الذهبِي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي ، دار
المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ -
١٩٦٣م.

٤٤. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، أحمد بن علي
بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ،
مطبعة سفير بالرياض ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ.